جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر النوعية المؤسساتية على الأداء الاقتصادي للبلدان

حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبة :

- عماري هند

تحت إشراف الدكتور:

- أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية : 2016– 2017

جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثـــر النوعية المؤسساتيـــة علـــى الأداء الاقتصادي للبلدان

حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبة :

- عماري هند

تحت إشراف الدكتور:

- أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية : 2016– 2017

شکر و تقدیر

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم و على أهل بيته الطاهرين و صحابته أجمعين

أما بعد :

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إنجاز هذا العمل، فلك الحمد يا ربي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانكّ، وباسم هذا العمل نتقدم بالشكر الكبير إلى كل من ساهم وسهر من أجل انجازه وإتمامه ونخص بالذكر أستاذي الفاضل وقدوتي "حواس أمين" الذي لم يبخل بجهده ولا بوقته ونصائحه وعلى طريقة إشرافه التي تترك مجالا لإبراز الشخصية العلمية للطالب فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يسرني أن أوجه الشكر والامتنان إلى أستاذتي الكرام خلال السنة لما منحوني إياه من رصيدهم الفكري الواسع.

وأوجه شكري الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة و في الأخير لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو السؤال عني.

إهداء

إهداء

عماري هند

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الكريمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر و تقدير اهداء فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الاشكال المقدمة العامة	01
الفصل الاول :العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي مقدمة المبحث الاول :مفاهيم حول نوعية المؤسسات المطلب الاول : تعريف نوعية المؤسسات المطلب الثاني :نظريات نوعية المؤسسات المطلب الثالث : مؤشرات قياس المؤسسات المبحث الثاني : الإطار العام للنمو الاقتصادي المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي و اختلافه عن التنمية المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي	7 8 8 9 12 17 17 20 21

المبحث الثالث: العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء التنموي	23
المطلب الاول :مؤشرات الحاكمية و الأداء التنموي	23
المطلب الثاني :تحديد السببية	27
المطلب الثالث: استعراض الأدبيات	28
خاتمة	31
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري	
مقدمة	33
المبحث الاول: وضعية الاقتصاد الجزائري في التسعينات	34
المطلب الاول: اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991.	34
المطلب الثاني : اتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994	35
المطلب الثالث: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995–ماي 1998	36
المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات	40
المطلب الاول: وضعية الاقتصاد خلال 2000–2009	40
المطلب الثاني : فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2013	46
المبحث الثالث: واقع تنافسية الاقتصاد في الجزائر	51
المطلب الاول : التنافسية الجزائرية حسب المؤسسات الدولية	51
المطلب الثاني: سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري	55
خاتمة	58
الفصل الثالث : نوعية المؤسسات و التنمية الاقتصادية	
مقدمة	60

المبحث الاول :تطور المؤسسات في الدول العربية	61
المطلب الاول: حسب مؤشرات بيت الحرية	61
المطلب الثاني : حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية	64
المطلب الثالث: حسب مؤشر الحاكمية	65
المبحث الثاني: وضعية المؤسسات حسب أهم المؤشرات المؤسساتية	69
المطلب الاول : مؤشرات الحوكمة	69
المطلب الثاني: مؤشر مدركات الفساد	71
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار	78
المبحث الثالث: نوعية المؤسسات و الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	81
المطلب الاول: تحليل البيئة المؤسسية في الجزائر	81
المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	86
خاتمة	89
الخاتمة العامة	91
قائمة المراجع	95
قائمة الملاحق	100

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.1	تصنيف المؤسسات حسب مؤشر الحاكمية .	14
2.1	تصنيف المؤسسات حسب مؤشر IRGC	15
3.1	الإرتباط بين مؤشرات الحوكمة	24
1.2	معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1993-1998	37
2.2	معدل النمو القطاعي خلال فترة 1993-1998	38
3.2	حركة النشاط التجاري في الفترة (2000-2008)	41
4.2	وضعية بعض التوازنات الاقتصادية الكبرى خلال الفترة(2000-2008)	43
5.2	تطور معدل البطالة في الفترة (2001-2009)	45
6.2	تطور معدل البطالة في الفترة 2010-2013	48
7.2	مرتبة الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي(2014-2015)/(2015-2016)	49
8.2	مرتبة الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي(2014-2015)/(2015-2016)	51
1.3	مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية	61
2.3	مؤشر الحريات المدنية للدول العربية 1972-2011	62
3.3	المؤشر المركب لبيت الحرية	63
4.3	حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل للمخاطر القطرية	64
5.3	الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية	65
6.3	حالة الدول العربية حسب مؤشر التعبير و المساءلة	66
7.3	حالة الدول العربية حسب مؤشر محاربة الفساد للفترة 1996-2000	67
8.3	وضع الدول العربية حسب مؤشر فعالية الحكومة للفترة 1996-2010	68
9.3	مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 1996-2012	69

10.3	الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة حسب الجزائر، المغرب، تونس ومصر سنة **2012**.	70
11.3	درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة **2003-2012**.	72
12.3	ترتيب الجزائر حسب مجالات أنشطة الأعمال **2011-2012**.	74
13.3	جدول الجزائر لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة **2012**.	76
14.3	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة **2002-2010**.	79
15.3	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة **2009-2012**	80
16.3	العوامل المقيدة لانجاز الأعمال في الجزائر حسب منتدى الاقتصادي العالمي	82
17.3	الركائز الأساسية لمؤشر الحرية الاقتصادية (الجزائر)	83
18.3	ترتيب الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية **2013**	84
19.3	مساهمة المحروقات في بنية الناتج المحلي الإجمالي (%)	85
20.3	تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر (**2000-2010**) مليار دج	86

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	الارتباط بين الحوكمة و نصيب الفرد من GDP ، عام 2011.	25
2.1	التقارب بين البلدان في المؤسسات و التنمية.	26
1.2	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1994-1999	38
2.2	الاستثمار الخاص و الاستثمار العام في الجزائر 1995-2000	39
3.2	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2013	46
4.2	معدلات النمو القطاعية 2010-2013	47
1.3	ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر عام 2010.	74
2.3	إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2000-2011)- مليار دولار أمريكي	87
3.3	حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و كنسبة من التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت	88

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تشكل المؤسسة بشكليها، الرسمية و التي تتكون من الدستور و مجموعة القوانين و الأنظمة، و غير الرسمية التي تتكون من العادات و التقاليد و الأعراف، الإطار الذي يعمل فيه و من خلاله الاقتصاد و الآلية التي من خلالها يتمكن الأفراد من و المنظمات من ملكية الأصول و استخدامها و كذلك إطار العمل و آلية تخصيص الموارد و حوافز استغلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، لذلك فإن مرونة و تطور المؤسسات تعني سهولة و كفاءة تخصيص الموارد و تحقيق معدلات نمو أفضل، كما أن فساد المؤسسات و تأخرها يعني بالضرورة تراجع عملية التنمية و إعاقتها.

و في ظل التحولات و التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي و ازدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، على الاقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلائم مع متطلبات النظام الاقتصادي الجديد، بحيث يجب على الاقتصاد الجزائري أن يخرج من دائرة المحروقات و الاعتماد على باقي القطاعات الأخرى التي من شأنها زيادة الإنتاجية و تحريك عجلة النمو.

الموضوع الرئيسي لهذا البحث هو محاولة كشف العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي، حيث أصبح دور المؤسسات "*Institutions*" في تأثيرها على النمو و التنمية الاقتصادية أحد أكثر المجالات حيوية في الأعمال التجريبية في الاقتصاد فقد أجمع العديد من الباحثين و قد أشارو أن الاختلافات الحاصلة في مستوى الدخل و التطور و النمو الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية و الإمكانيات المالية بل في جودة إدارة المؤسسات و نوعيتها.

أهداف البحث

يهدف كل بحث العلمي كغيره من البحوث إلى محاولة الوصول إلى أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، و فيما يخص هذه الدراسة حول النوعية المؤسساتية و أثرها على الأداء الاقتصادي فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

-التعريف بنوعية المؤسسات،و أنواعها، و كذا مفهومها الشامل، بالاعتماد على الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في هذا المجال؛

-تيبيان مكانة و أهمية النوعية المؤسساتية و الدور الذي تلعبه في تحسين الأداء الاقتصادي؛

-ربط الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان العربية بنوعية مؤسساتها؛

-الحاجة الماسة لتطوير المؤسسات لتحقيق التنمية في الدول العربية و الخروج من الاختناقات التي تعاني منها الاقتصادات العربية؛

- محاولة التأكيد على الدور المتنامي الذي تلعبه النوعية المؤسساتية كأحد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي؛

-تحديد مختلف البدائل والحلول الممكنة لتفادي الانعكاسات السلبية التي من الممكن أن تعيق عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر، للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقيته على ضوء نتائج هذه الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

إن الدوافع و الأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

-اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.

-الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي.

-الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و الكمية التي تناولت بعمق نوعية المؤسسات و أثرها على الأداء الاقتصادي في الجزائر ،و بهذا البحث يمكن إتاحة مقارنة نظرية يمكن لباحثين آخرين اختبار مدى صحتها و نجعتها.

-تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء .

-محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

صعوبات البحث

تلخصت صعوبات البحث أساسا في: كثرة المراجع مع جزئيتها (تناول لجزء من الموضوع وبما يتفق مع الغرض الذي تسعى إليه)، مع استحالة الإحاطة والتمحيص لكل الجوانب ووجهات النظر واستنتاج أصحها، فكلها تحمل جزءا من الحقيقة مما يستدعي عمل مجموعات وليس أفراد. بالإضافة إلى كثرة مصادر البيانات والإحصائيات بما يوافق عادة وجهة نظر أصحابها.

الدراسات السابقة والجديدة

قدمت العديد من الدراسات التجريبية أدلة مفعمة لدعم الرأي القائل بأن الاختلافات في المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للبلدان و فيما يلي نشير إلى أهم هذه الأبحاث الأكاديمية و العلمية :

-دراسة *keefer and knack* (1995) و *Mauro* (1995) التي كشفت أن نوعية البيروقراطية، حقوق الملكية، الشفافية، و الاستقرار السياسي في بلد ما كلها عوامل تساهم في النمو الاقتصادي بشكل ايجابي.

-دراسة *Djankov et al.* (2002) و باستخدام حواجز الدخول عبر البلدان كمقياس للمؤسسات، كشف وجود علاقة قوية بين ذلك المقياس و النتائج الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك معدل النمو الاقتصادي و مستوى التنمية.

-أطروحة *حساني بن عودة* (2011)، بعنوان أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بحيث خلصت الدراسة إلى أن ضعف استقطاب دول المغرب (الجزائر و المغرب و تونس)و لو بنسب متفاوتة إلى الاستثمارات الأجنبية يعود بالأساس إلى عجز و فجوة في نوعية المؤسسات و هي نفس الخلاصة التي استنتجت في العديد من الدراسات التطبيقية.

-دراسة أمين حواس و فاطمة الزهراء زرواط (2015)، بعنوان المؤسسات و النمو الاقتصادي حيث قدم الباحثان تفسيرا لتباين الأداء الاقتصادي بين كوريا الجنوبية و الشمالية على أساس اختلاف نوعية مؤسساتها أو اختلاف السياسات الحكومية التي انتجها كل طرف منذ نصف قرن.

و من هنا يتجلى الدور الرئيسي الذي تلعبه نوعية المؤسسات في تفسير التفاوت المشاهد بين الدول فيما يتعلق بمراحلها التنموية كما يعكسها دخل الفرد، و يمكن تفسير عدم الاستقرار في الاقتصاد الجزائري إلى نوعية المؤسسات الغير الجيدة و التي من شأنها التأثير على الأداء الاقتصادي الوطني حيث انها سبب المشكلات الاقتصادية و التخلف عن مسيرة التقدم، و وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة و ذات كفاءة عالية و مواكبة للتغير لتحسن إدارة موارد الدولة بما يسهم في دفع عجلة التنمية و التطوير و الإصلاح الإداري، كما يستوجب وضع برامج هادفة و طموحة لبناء مجتمع متكامل، و لهذا يتعين اعتبار تحسين نوعية المؤسسات هدفا مستمرا ينبغي الوصول و كنقطة انطلاق لتعزيز و دعم عملية التنمية الاقتصادية.

الإشكالية

و بناءا على هذا فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في:

-كيف تأثر نوعية المؤسسات على الأداء الاقتصادي للجزائر ؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

-ماهي العلاقة النظرية بين نوعية المؤسسات و مستويات النمو و التنمية في البلدان ؟

-ما هي أهم ملامح الاقتصاد الوطني ؟ و ماهي مراحل تطوره؟

-هل تحسن نوعية المؤسسات في الجزائر سيؤدي إلى تحسن مناخ الاقتصاد الكلي(كمناخ الاستثمار) في الجزائر ؟

فرضيات البحث

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية و نتعمق في دراستها ،و نضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة و تحديد معالم الموضوع و المتمثلة فيما يلي:

-تؤثر المؤسسات (الاقتصادية و السياسية) على هيكل الحوافز للمتعاملين الاقتصاديين الموجهة نحو تراكم عوامل الإنتاج و التكنولوجيا و الذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي و مستوى التنمية بين البلدان.

-يبدو أن الاقتصاد الجزائري و بالرغم من التحولات التي شهدها منذ الاستقلال إلا أنه لا يزال اقتصادا يعيش تحت ظل قطاع المحروقات.

-من المتوقع أن يؤدي تحسن مناخ الأعمال، استقرار الاقتصاد الكلي، فعالية الحكومة إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية و التي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج العلمي المتبع ، فترة الدراسة ومصادر البيانات

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة سنعمد إلى استخدام المنهج النظري ،بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ،حيث قمنا بالتطرق لمحاولة إيجاد العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي

نظريا،ومن جهة أخرى يتمثل استخدام المنهج التحليلي لوصف واقع الاقتصاد الجزائري و أدائه في مختلف القطاعات.

أما في الجانب التطبيقي ،تم إتباع المنهج التحليلي لدراسة التصنيف المؤسساتي في الجزائر من خلال تحليل أثر النوعية الموسساتية على الأداء الاقتصادي في الجزائر .

أما مصادر البيانات فهي عموما عبارة عن مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

خطة وتبويب العمل

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة، و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة:

حيث سنقدم في الفصل الاول العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي من خلال التطرق الى الاطار النظري لنوعية المؤسسات مع ابراز نظرياتها المختلفة و مؤشرات قياسها ،و من ثم الحديث بشكل عام عن النمو الاقتصادي ثم نستعرض بعض الأدبيات التي عالجت العلاقة بين نوعية المؤسسات و النمو الاقتصادي .

ويبحث الفصل الثاني في التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري و ذلك عن طريق الحديث عن وضعيته في التسعينات ثم بعد التسعينات مع ابراز أهم المؤشرات الاقتصادية و الهيكل القطاعي ،ثم بعد ذلك سنقدم واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المؤسسات الدولية.

اما في الفصل الثالث سنقوم بدراسة تصنيف المؤسسات في البلدان العربية من خلال استعراض اهم مؤشرات قياس نوعية المؤسسات ،ثم نقوم بالحديث عن التصنيف المؤسساتي للجزائر لنصل بذلك الى تحليل أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة. ولعل هذه الدراسة المتواضعة تكون ذات فائدة، وتساعدنا على إثراء وتطوير البحث وإضافة الشيء الجديد إلى معرفتنا .

الفصل الاول:

العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي

مقدمة

إن اختلاف مستوى التطور و النمو الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفـــرة الموارد الطبيعية و الإمكانيات المالية بل في جودة إدارة المؤسسات بأنواعها المؤسســـات الاقتصـــادية ، المؤسسات السياسية، الإدارية و القضائية و التعليمية فهي تؤثر بصورة واضـــحة في الأداء الاقتصـــادي السائد في البلد.

فقد شهد مجال تحليل التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الجانب المؤسساتي ، بحيث يوجه الباحثين في هذا المجال جهودهم إلى معرفة الهيكلية التي تترك تأثيرها على الأداء الاقتصادي و القيام بتوضيح التغيرات على أساس هذه الهيكلية، مع التأكيد على أهمية النظم التي تكون قد تبلورت خارج النظام الاقتصادي لكنها تترك تأثيرها على الاقتصاد و النابعة عن المصادر السياسية، القانونية، الاجتماعية و الثقافية، بحيث يطلق على الهيكلية اسم المؤسسات (*Institutions*) الذي يشمل مفهومها مجموعة القواعد الرسميـــة و غـــير الرسمية و القيود التي يفرضها الناس على أنفسهم قصد تسهيل التعاملات، مع فعالية تنفيذ هذه القواعد و درجة إلزامها.

توفر المؤسسات هيكل الحوافز و الامتيازات لاقتصاد ما، و عند تطور هذا الهيكل يشكل اتجاه التغيير الاقتصادي نحو النمو أو التراجع و الركود، و هنا يبرز الدور الهام للمؤسسات على التنمية بصفة عامة و على الأداء الاقتصادي بصفة خاصة.

ولهذا نهدف في دراسة هذا الفصل العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي لذلك قســـمناه إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية نوعية المؤسسات، نظرياتها و مؤشرات قياسها ثم نتطرق في المبحث الثاني للإطار العام للنمو الاقتصادي و التنمية و توضيحا لاختلاف بينهما، وصولا إلى تحديد العلاقة بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي و هذا في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نوعية المؤسسات

يتجلى البعد النظري و المفاهيمي للمؤسسات في محاولة الاستخدام الأمثل لمصطلح المؤسسات الذي مرّ بعدة مراحل تاريخية وصولا إلى أدبيات الفكر الاقتصادي ومنه يمكن تحديد تعريف للمؤسسات، زيادة على نظرياتها المختلفة و مؤشرات قياسها.

المطلب الأول:تعريف نوعية المؤسسات

تشير الدراسات و الأبحاث الأدبية للفكر الاقتصادي أن المؤسسات تأخذ مجموعة من التعاريف، و هذا ما يجعل من الضروري تحديد تعريف المؤسسات بشكل واضح و دقيق بما تقتضيه أهداف الدراسة.

يجمع أغلب الباحثين الذين تناولوا فكر الاقتصاد المؤسساتي أن تعريف "نورث" (North **1990**) للمؤسسات يتميز بنوع من الدقة والشمولية، الذي يعتبر فيه المؤسسات على أنها "مجموعة من القواعد و القيود التي يفرضها الناس على أنفسهم قصد تسهيل التنسيق و التفاعل بينهم"، فهي تضع معايير مستقرة و متفق عليها داخل كل مجتمع بحيث توجه الأفراد إلى كيفية إتمام المعاملات المختلفة و التقليل من درجة عدم التأكد التي يواجهها الأفراد في معاملاتهم اليومية، و تتكون من مجموعة القواعد الرسمية كالدستور، القوانين، حقوق الملكية، و اللوائح التنظيمية ومجموعة القواعد غير المكتوبة للسلوك الاجتماعي كالعادات، التقاليد، و الأعراف ، مع فعالية تنفيذ هذه القواعد و درجة إلزامها للأفراد[1].

و من خلال تحليل "نورث" (North 1990) نجد بأنه ينظر للمؤسسات على أنها أنظمة محفزة فهي بذلك تقدم دليلا للسلوك الإنساني وتفرض العقوبات وتمنح المكافآت مقابل القيام بأنواع محددة من الأفعال للوصول لما هو مقبول و متوقع من سلوك الأفراد و الجماعات و ما هو غير مقبول و غير جائز،كما أن المؤسسات توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما و بتطور هذا الهيكل يتم الاتجاه إلى إحداث التغير الاقتصادي سواء نحو النمو أو الركود أو التراجع، و هي في تشكلها و تطورها (المؤسسات) تعتمد على التطور الزمني و تراكماته من الماضي، الحاضر و المستقبل.

[1] - North, D.(1990).*Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge : Cambridge University Press, pp.3-4.

في حين قام .Acemoglu et al (2005) بتفكيك المحرك و تعريف المؤسسات على أنها مزيج من ثلاثة مفاهيم مترابطة:[2]

- المؤسسات الاقتصادية: و التي تشمل العوامل التي تحكم هيكل (بنية) الحوافز في المجتمع (أي حوافز المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار، تراكم العوامل ، إبرام المعاملات...) و توزيع الموارد. فعلى سبيل المثال ، هيكل حقوق الملكية ، حواجز الدخول الى السوق ، مجموعة أنواع عقود الأعمال المدرجة في قانون العقود ، أو مخططات إعادة توزيع الضرائب ، التي تؤثر على الأداء الاقتصادي و النمو .
- السلطة السياسية : يبدو أن المؤسسات الاقتصادية هي في حد ذاتها نتيجة للخيارات الجماعية في المجتمع . فالمجتمع مكون من فئات مختلفة ذات مصالح متضاربة. فالسلطة السياسية النسبية لهذه الجماعات تحكم قدرتها على اتخاذ قرار إدارة الموارد و تنفيذ السياسات. و يحدد توزيع السلطة السياسية تصميم و نوعية المؤسسات الاقتصادية. هذه السلطة السياسية تنتج من سلطة الواقع (أي نشوء السلطة السياسية كنتيجة للنواتج الاقتصادية) و من سلطة القانون.
- المؤسسات السياسية: و تشمل المؤسسات التي تجمع السلطة السياسية بحكم القانون عبر جماعات المصالح. فهي مرتبطة بخصائص الحكومة و تصميم الدستور.

المطلب الثاني: نظريات نوعية المؤسسات

يوجد عدة نظريات تقوم على تحليل و تفسير ظاهرة نوعية المؤسسات و التي سوف يتم التطرق إليها على النحو التالي:

1- نظرية كفاءة المؤسسات:

تعتمد هذه النظرية في عملية التحليل على البعد الاقتصادي أو المنهج الاقتصادي باختيار المجتمع للمؤسسات التي تزيد من الدخل الإجمالي للبلد، مع توزيع هذه المكاسب بعيدا عن تدخل السلطة السياسية، بوجود مؤسسات في بلد غير مفيدة لمجموعة معينة ومفيدة للمجموعة الأخرى، يجعل من مصلحة المجموعتين الدخول في مفاوضات قصد تعديل المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة التي تعمل على تقديم الفائدة للجميع، بحيث يتم إقصاء المؤسسات غير الفعالة التي تعرقل تعظيم الدخل لكل المجتمع، و هو الطرح الذي يتزعمه Caose (1960) [3]، يذهب اتجاه أخر من المنظور الاقتصادي

[2] -Acemoglu, D. Johnson, S. and Robinson, J. (2005) .Institutions as a fundamental cause of long-run growth. In: Aghion, P.and Durlauf ,S.(eds). *Handbook of economic growth*, vol 1A. Elsevier, Amsterdam, pp 385–472.

[3] - Coase, R.(1960), The Problem of Social cost, *Journal of Law And Economics* 3(1) , pp.1-44.

إلى اعتبار إنشاء المؤسسات هو خيار اقتصادي قائم على مقارنة التكاليف مع الفوائد المترتبة على إنشائها و هو الطرح الذي يتزعمه كل من "نورث و توماس" (North et Thomas (1973))[4].

و على الرغم من تفسير هذه النظرية لنوعية المؤسسات إلا أنها تعاني من بعض القصور، فعلى سبيل المثال لو أن كل البلدان قامت باختيار المؤسسات التي تعظم من دخلها، في هذه الحالة فإن تفسير الفروق في مداخيل البلدان لا يمكن تفسيرها بعدم وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة و فعالة

2-نظرية الاختلافات الثقافية:

تعتمد هذه النظرية في عملية التحليل على البعد الثقافي لتفسير الاختلاف في نوعية المؤسسات بين البلدان الذي يرجع للاختلاف الثقافي أو المعتقدات الإيديولوجية، المجتمعات تتفاوت في تقدير ما هو مفيد لها بناءا على اختلاف التكوين الثقافي للمجتمعات و هذا ما يفسر وجود اختلاف في اختيار نوعية المؤسسات بين البلدان، ووفقا للبعد الثقافي يبرز وجود قوة ضغط تقيد البلدان من إمكانية اختيار مؤسسات فعالة و ذات نوعية جيدة تعود بالنفع لكل المجتمع و تحقق مداخيل مرتفعة، و هو الطرح الذي دعمه "اسيموكلوا و روبنسون"[5].

وتفسير نوعية المؤسسات القائم على القيم الثقافية والإيديولوجية تتخلله بعض النقائص فهذا الافتراض عير صحيح بالضرورة، لأن الوقائع العملية تشير إلى وجود فجوة بين تطلعات المجتمع في اعتماد مؤسسات فعالة و قوية، فاختيار السلطات في بعض البلدان للمؤسسات يتم على أساس تعظيم منافع النخبة، لأن وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة سوف يقضي على الريع و يسمح بالتوزيع العادل للثروة.

3-نظرية الاختلافات التاريخية:

وفق البعد التاريخي الذي يتقاسم أفكاره كثير من المفكرين الاقتصاديين و علماء الاجتماع و السياسة، تتشكل نوعية المؤسسات نتيجة الأحداث التاريخية السائدة في فترة زمنية محددة، فهي تحدد طبيعة المؤسسات عن طريق الاستمرار في توليد تأثيرات مختلفة، تحليل نظرية الاختلافات يعتبر أن النظام القضائي في البلدان نتيجة الأحداث التاريخية، و مدى تأثير ذلك في إنشاء مؤسسات ذات نوعية جيدة و فعالة قادرة على حماية حقوق الملكية الخاصة، و نتيجة أسبا ب تاريخية يوجد لدى عدة بلدان مؤسسات جديدة أو تعديل المؤسسات الموروثة، مما يكرس الحتمية المؤسساتية.

[4] -North, D. and Thomas, R.(1973).*The Rise of The Western World :A New Economic History*. Cambridge: Cambridge University Press.
[5] - Acemoglu, D. Johnson, S. and Robinson, J. (2005).Op.cit.,pp.386.

و دون التقليل من أهمية البعد التاريخي في تفسير ظاهرة نوعية المؤسسات أو الجودة المؤسساتية بين البلدان، إلا أنه توجد حقائق عملية تظهر إمكانية تغير طبيعة المؤسسات القائمة الموروثة نتيجة الأحداث التاريخية أو إقامة مؤسسات جديدة.

4-نظرية النهج السياسي:

يقضي النهج السياسي بأن المؤسسات لا يتم اختيارها من قبل المجتمع و لكن بواسطة مجموعة من الأفراد التي تمارس السلطة في فترة زمنية محددة، و نتيجة لتضارب المصالح قانت هذه المجموعة لإنشاء مؤسسات تسعى لتحقيق مكاسبها الشخصية و ليس مكاسب المجتمع، و يؤكد "نورث" (1981)[6] أن هناك فرق بين المؤسسات التي يتم إنشاؤها من قبل أصحاب القرار في السلطة السياسية و القائمة على تعظيم مكاسبهم الشخصية و المؤسسات التي تسعى لتعظيم مكاسب المجتمع كله، المؤسسات في هذا المستوى لا تؤثر فقط بمعدل الدخل و لكن على كيفية توزيعه، لان جميع الأفراد في المجتمع لا يستفيدون بنفس القدر من المكاسب الناتجة عن المؤسسات القائمة على اعتبار تضارب المصالح و قرار من يمارس السلطة السياسية.

في إطار البعد السياسي يمكن اعتماد مجموعة من المحددات الأساسية لإقامة مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة هي:

-وجود مؤسسات فعالة وقوية مرتبط بعدم تركيز السلطة، مع وجود مؤسسات سياسية تحد من سلطة أصحاب القرار السياسي، و في غياب ذلك يتجه أصحاب السلطة السياسية إلى إقامة مؤسسات اقتصادية تعظم من مكاسبهم الشخصية على حساب الدخل الإجمالي للمجتمع؛

-التوزيع العادل للدخل و الاستثمار يؤدي إلى المساواة في توزيع السلطة السياسية الفعلية، و على العكس فإن مستويات منخفضة من عدم المساواة في الدخل يجعل من الضروري الاهتمام بإنشاء و مؤسسات فعالة ذات نوعية جيدة؛

-وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون عقبة أمام إقامة مؤسسات فعالة و جيدة لأنها توفر مداخيل كبيرة و هي بذلك تشكل تهديد لأصحاب القرار في السلطة السياسية قصد إقامة مؤسسات تعمل على مصادرة تلك المكاسب لحسابهم الشخصي بعيد عن مكاسب المجتمع.

[6] - North, D.(1981), *Structure and Change in Economic History*, New York: Norton.

النظريات المفسرة لنوعية المؤسسات على اختلافها و ترابطها مع بعضها البعض، فهي تكرس مفهوم أهمية وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة و فعالة، دون إهمال دور النظريات الأخرى إلا أن نظرية النهج السياسي تمثل محور تحقيق الجودة المؤسساتية في ظل الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين البيئة المؤسساتية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نوعية المؤسسات

يمكن قياس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية وفق ما يلي سنقدم تعريف موجز لهذه المؤشرات:

تم تطوير العديد من قواعد البيانات لوصف النوعية المؤسساتية . سنقوم باستعراض قاعدة البيانات المستخدمة لوصف السلطة السياسية، المؤسسات الاقتصادية و السياسية.

فيما يخص المؤسسات السياسية، يسجل مشروع ***Polity*** الخصائص السلطوية للعديد من الدول في العالم. في إصداره الأخير، يغطي مشروع ***Polity*** الرابع كل الدول المستقلة في النظام العالمي (دول بتعداد سكاني يقدر بـــ 500 ألف نسمة أو أكثر، و التي تشمل 164 بلدا) خلال الفترة 1800-2010. توفر مجموعة بيانات ***Polity*** الرابع " مؤشرا للديمقراطية ***Index of Democracy*** ". هذا المؤشر يجمع بين مقياسين مكون من عشر نقاط (10) للديمقراطية و الاستبداد. مؤشر الديمقراطية هو متغير مكون لثلاث خصائص مؤسساتية : الأول هو وجود مؤسسات و إجراءات يمكن من خلالها للمواطنين التعبير عن " التفضيلات الفعالة حول السياسات البديلة و القادة ؛ الثاني هو وجود قيود مؤسساتية على ممارسة السلطة من قبل السلطة التنفيذية ؛ أما الثالث هو ضمان الحريات المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية و في نشاطات المشاركة السياسية. أما "مؤشر الاستبداد ***Index of Autocracy***" فهو مشتق من تشفير كل من تنافسية المشاركة السياسية ، تنظيم المشاركة ، الانفتاح و تنافسية الموظفين التنفيذيين ، و القيود المفروضة على الرئيس التنفيذي. و تقوم قاعدة بيانات ***Polity IV*** بتوفير عدد من المتغيرات لكل بلد : حدوث الانقلاب (1946-2015) ، الحلقات الرئيسية للعنف السياسي (1946-2015) ، حجم السكان المهاجرين قسرا (1964-2015) ، و مؤشر الهشاشة (1995-2015) ...الخ. و تجدر الإشارة إلى أن ***Beck et al.*** (2001) قاموا ببناء قاعدة بيانات تغطي 177 بلدا خلال 21 عاما (1975-1995) و التي تشمل على 108 متغيرا يصف الانتخابات، القواعد الانتخابية ، أنواع النظام السياسي ، تشكيل الأحزاب في الائتلاف الحكومي و المعارضة ، و مدى النفوذ العسكري على الحكومة.

السلطة السياسية هي كنتيجة –جزئيا – للمؤسسات السياسية (حكم القانون) و لتوزيع الموارد عبر جماعات المصالح (حكم الواقع) . و تتضمن الأمثلة على جماعات النفوذ التي تؤثر على القرارات السياسية و المؤسسات الاقتصادية هي الجماعات الدينية ، العرقية ، القوات العسكرية ، نقابات العمال ، الشركات ، و المغتربين في الخارج ..الخ . في هذا الإطار ، تم استخدام قاعدة بيانات عديدة لتوثيق حجم هذه الجماعات و توزيع السلطة السياسية بحكم القانون. فعلى سبيل المثال ، قام ***Alesina et al.*** (2003) بتجميع بيانات حول الحجم النسبي للمجموعات اللغوية و العرقية و الدينية، و استخدمت لبناء "مؤشر التجزئة ***Index of Fractionalization*** "لتغطي 215 بلدا و إقليما منذ أواخر التسعينات. و قد قام ***Docquier et al.*** (2009) بتقدير حجم المهاجرين حسب بلد المقصد، حسب المستوى التعليمي، و الجنس لـــ 195 بلدا في عام 1990 و عام 2000. [7]

من جانب آخر، العديد من مصادر البيانات يمكن أن تستخدم لتوثيق المؤسسات الاقتصادية. قاعدة البيانات الرئيسية هي:[8]

- مؤشر الشفافية الدولية Transparency International و التي تقيس الفساد المدرك (perceived corruption). و يعرف الفساد على أنه إساءة إستعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. و يقيس مؤشر الفساد المدرك (CPI, Perceived Corruption Index) المستوى المدرك لفساد القطاع العام في العديد من البلدان ، و هو مؤشر مركب يعكس آراء المراقبين من مختلف أنحاء العالم ، بما في ذلك الخبراء الذين يعيشون و يعملون في البلدان و الأقاليم الجاري التقييم فيها. يوفر CPI (2015) بيانات حول 114 بلدا بعد أن شمل التقرير الأول الصادر في عام 1995 عددا محدودا من البلدان (41 بلدا).

مشروع مسائل الحوكمة Governance matters قدم من قبل .Kaufman et al (1999) . يحتوي تقرير قاعدة البيانات على ستة أبعاد حول الحوكمة لـــ 200 بلدا خلال الفترة 1996-2015.

[7] -Docquier, F.(2014). Identifying the Effect of Institutions on Economic Growth. In. Schmiegelow, M., H.and Schmiegelow, M. (eds.), *Institutional Competition between Common Law and Civil Law: Theory and Policy*, Berlin, Springer, pp.26-27.

[8] - Kaufmann, D .Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2009) .Governance matters VIII: aggregate and individual governance indicators, 1996–2008. World Bank Policy Research Working Paper No. 4978.

تعتمد قاعدة البيانات أيضا على وجهات نظر الخبراء . يتم تقرير المؤشرات الستة في وحدات قياسية تتراوح من -2.5 إلى +2.5.

الجدول رقم 1.1. تصنيف المؤسسات حسب مؤشر الحاكمية .

حالة المؤسسات	قيمة المؤشر
متدنية للغاية	تتراوح بين -5.2 و 1-
متدنية	تتراوح بين -1 و صفر
متوسطة	تتراوح بين صفر و 1
متقدمة	تتراوح بين 1 و5.2

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/ingi/sc_country.asp

- ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business قاعدة بيانات توفر مقياسا للوائح الأعمال و تنفيذها من صدروها عام 2003. يصنف كل بلد بناءا على عشر مجموعات من المؤشرات : البدء في نشاط الأعمال ، توظيف العمال ، تسجيل الملكية ، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمرين ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، تنفيذ العقود ، و تسوية المعاملات. و قد تم بناء مؤشر مركب حول " سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ***Ease of Doing business***" لتصنيف تلك البلدان.
- تقوم مجموعة الخدمات المخاطر السياسية PRS – منظمة رائدة تقدم خدمات التنبؤ بالمخاطر السياسية و مخاطر البلد – بتصنيف البلدان بناءا على ثلاث أنواع من المخاطر (المخاطر السياسية ، الاقتصادية ، و المالية) منذ عام 1984. و تقوم قاعدة بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide,ICRG) بمراقبة 140 بلدا بعد أن كانت عدد المشاهدات متاحة بشكل قليل جدا في الثمانينات. و يوجد مؤشر لخطر البلد يجمع بين المكونات الثلاثة أعلاه. مقارنة بقاعدة البيانات السابقة ، أحد مزايا ICRG أنه يقدم بيانات طويلة الأجل منذ حوالي 30 عاما للعديد من البلدان. ويتم تصنيف المؤسسات حسب هذا المؤشر كما في الجدول رقم 2.1.

الجدول رقم 2.1.تصنيف المؤسسات حسب مؤشر ICRG

حالة المؤسسات	مجموع النقاط %
متدنية للغاية (مخاطر مرتفعة جدا)	أقل من 50
متدنية (مخاطر مرتفعة)	60 – 50
متوسطة (مخاطر متوسطة)	70 – 60
جيدة (مخاطر متدنية)	80 – 70
متقدمة (مخاطر متدنية جدا)	100 ـ 80

المصدر:http://www.prsgroub.com/icrg.aspx

- بيت الحرية Freedom House و هي منظمة غير حكومية قامت بطرح بيانات مقارنة حول مستوى الديمقراطية و الحرية في كل البلدان و الأقاليم المستقلة منذ عام 1972. يقيس هذا المسح الحرية وفقا لصنفين أساسيين : الحقوق السياسية و الحريات المدنية. و يتم عرض نتائج المسح في قاعدة بيانات تحتوي على ثلاث متغيرات أساسية : مؤشر مستوى الحقوق السياسية ، مؤشر الحريات المدنية ، و مؤشر بيت الحرية – كمتوسط للمؤشرين السابقين . و يتضمن إصدار عام 2015 نحو 210 بلدا.
- مؤسسة التراث Heritage Foundation أصدرت بيانات حول الحرية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم منذ عام 1995 . و تضم المعلومات الدقيقة عن 185 بلدا بدلالة حقوق الملكية ، التحرر من الفساد ، الحرية الجبائية ، الإنفاق الحكومي ، حرية ممارسة الأعمال ، حرية العمل ، الحرية النقدية ، الحرية التجارية ، الاستثمار و الحرية المالية.
- قاعدة بيانات عبر البلدان لـــ Andrei Schleifer حول الأصول القانونية ، و التي تميز البلدان بدلالة للقانون العام و النظم القانونية بناءا على القانون المدني (الفرنسي ، الألماني ، الإسكندنافي ،و الأصول القانونية الاشتراكية).

وضع Sachs and Warner (1995) بيانات حول الإنفتاح التجاري . وقد حكم الباحثان على بلد ما أنه يتبع سياسة تجارية مغلقة عندما تتوفر على الأقل أحد العناصر التالية: الحواجز غير الجمركية التي

تغطي أكثر من 40 % أو أكثر من التجارة ، متوسط التعريفة الجمركية بنحو 40 % أو أكثر ، معدل الصرف في السوق السوداء تمتلك حوالي 20 % أو أكثر بالنسبة لسعر الصرف الرسمي ، نظام اقتصادي اشتراكي ، احتكار الدولة للصادرات الرئيسية. .

المبحث الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف الحكومات في مختلف البلدان سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، حيث يمثل كافة الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع وهو شرط ضروري ولكن غير كافي لتحسين المستوى المعيشي للأفراد .

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و اختلافه عن التنمية

يمثل النمو الاقتصادي أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية أي أنه جزء منها ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلائم ظروف الدول النامية .

1- تعريف النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و بالتعمق أكثر في هذا التعريف يتعين علينا التأكيد على العناصر التالية[9]:

أ-أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، بل لا بد و أن يفوق معدل النمو السكاني حتى تؤدي الزيادة في الناتج الإجمالي أو الدخل الإجمالي للمجتمع إلى زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي. و مما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي-معدل النمو السكاني

ب-أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي و ليس دخله النقدي، فإذا كان الدخل الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، فإن الدخل الحقيقي يشير إلى كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد منت إنفاق دخله النقدي خلال هذه الفترة الزمنية، أي أن الدخل الحقيقي يأخذ بعين الإعتبار المستوى العام للأسعار، حيث إذا حدثت زيادة في الدخل النقدي بنسبة معينة قابلتها زيادة بنفس النسبة

[9] -محمد عبد العزيز عجمية،و إيمان عطية ناصف .(2006)، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، ص ص.73-74.

في المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي سيبقى ثابتا، بل إنه سينخفض إذا كانت الزيادة في معدلات الأسعار (معّدل التضخم) أكبر من الزيادة في الدخل النقدي[10].

و مما سبق يمكن القول أن:

معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل نمو دخل الفرد النقدي–معدّل التضخم

ج–أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة و ليست ظاهرة عارضة أو طارئة، و بتعبير آخر فإن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.

و هنا يتعين لنا الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو نوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها، كما أنه مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغير في رفاهية الفرد نظرا لاعتماده على البيانات المنشورة عن الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اقتصاره على السلع و الخدمات المتداولة في السوق فقط مع إهماله للسلع و الخدمات المنتجة و المستهلكة دون أن تعرض في السوق كخدمات ربات البيوت و الاستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء متن محاصيلهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن النمو الاقتصادي يركز على الجانب المادي للرفاهية و يهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي و حرية التعبير و المشاركة السياسية و الوعي الثقافي و غيرها.

2– تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية فمن المفكرين من يعرفها على أنها[11]:

"تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، و الكفاءة الإنتاجية، و حرية الإبداع على الذات و تحديد المسؤوليات".

كما يعرفها البعض الآخر من المفكرين بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة

10 -عبد القادر محمد عبد القادر عطية.(2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص.12.

11 -صبحي محمد قنوص.(1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، ص. 97.

التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي". و يعرفها آخرون أنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

و على العموم فإن التنمية الاقتصادية " هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء [12].

و تعرف التنمية أيضا، بأنها " مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن"[13].

و يقصد أيضا بالتنمية الاقتصادية تلك " التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية و كذلك في البنى و القوة الفاعلة، و ينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع".

3- الفرق بين النمو و التنمية

كلمة النمو و التنمية كلمتان مترابطتان، و تستخدمان جنبا إلى جنب، و يختلف النمو عن التنمية و لكن كل منهما يعتمد على الآخر، لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليه، و هما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، و يشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.

تختلف التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة[14].

أما التنمية فهي تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة الذي يكون مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية[15].

---

[12] -بن سعيد لخضر.(2011). التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية- مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة تيارت،2011، .ص62.

[13] - نفس المرجع السابق ص63.

[14] -القريشي، محمد. وصالح ، تركي.(2010).علم اقتصاد التنمية ،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن ،ص.40.

[15] -جمال ،حلاوة .وعلي ،صالح .(2009).مدخل إلى علم التنمية ،دار الشروق للنشر و التوزيع ، الأردن ،ص36.

ومن خلال هذه المقارنة تستنتج أن التنمية الاقتصادية أوسع مضمونا من النمو ،حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، التي يجب أن تشمل الاقتصاد الوطني و تسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه.

- النمو هو التغير في الجوانب المادية للفرد و المجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد و المجتمع.

النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلي و تقدم و ظيفي.

- النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن و لكن التنمية تبقى مستمرة.
- النمو هو جزء من العملية التنموية، و لكن العكس غير صحيح.

يوجد أنواع كمية و نوعية للنمو و لكن التنمية لا يوجد لها و كذلك يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو و لكن التنمية لا يمكن قياسها بدقة.

و على الرغم من أن النمو و التنمية هما عمليتان تؤثران في بعضها البعض، لكن النمو قد يحدث بالرغم من عدم وجود التنمية، و مى الممكن أن تحدث تنمية دون وجود النمو، و لكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل و يحقق أهدافه، النمو و التنمية ليست نفسها و لكن للوصول إليهما معا، يجب تحديد الأهداف و إنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنبا إلى جنب.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يمكن تحديد ما تحققه دولة ما من تقدم عن طريق قياس معدل النمو الاقتصادي و ذلك كما يلي :[16]

1-طريقة المعدلات العينية للنمو

يقاس معدل النمو الاقتصادي انطلاقا من معدل زيادة إجمالي الناتج الوطني و المتمثل في القيمة النقدية للبضائع و الخدمات النهائية من سنة Ti-1إلى سنة Ti .مع الأخذ بعين الاعتبار اثر المتغيرات الخارجية، متمثلة في مستوى الأسعار و ارتفاع عدد السكان و مستولى التضخم .بعد ذلك يحسب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2-طريقة المعدلات النقدية للنمو

تعتمد على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ،و ذلك بعد تقويم المنتجات العينية و الخدماتية بالعملات النقدية المتداولة .ما يعاب على هذه الطريقة إهمالها لأثر التضخم و تغير سعر الصرف ،إذ

[16]- رواسكي ، خالد .(2013).*اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في اقليم شمال افريقيا و الشرق الاوسط :دراسة قياسية الفترة 2001-2011*،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد الكمي ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،ص ص.15-16.

يمكن اعتماد مؤشر الأسعار الجارية أو الثابتة و الأسعار الدولية لتحديد أثر تقلب أسعار الصرف و التضخم و يعبر عن معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة Ti} - \text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة Ti-1}}{\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة Ti-1}}$$

المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لا بد و أن تتوافر ثلاثة مكونات أساسية هي:

1-تراكم رأس المال

-ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره، و حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، فالمصانع و العدد و الآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة capital stockو بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

و تستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية (المتمثلة في رصف الطرق توفير الكهرباء و المياه و الصرف الصحي.....الخ) و التي من شأنها أن تسهل و تكمل الأنشطة الاقتصادية.

2- السكان و نمو القوى العاملة

يعتبر النمو السكاني و بالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين و من ناحية أخرى زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، و مع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل. حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية، و تتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدّل و نوع التراكم الرأسمالي و مدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة و التنظيم.

3- التقدم التكنولوجي

- لم تأخذ في الاعتبار حتى الآن عنصر التقدم التكنولوجي، و الذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، و ينتج التقدم التكنولوجي في ابسط صورة من الطرق الجديدة و المستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل.....الخ.

و هناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي و هي المحايدة و التقدم التكنولوجي و التكنولوجيا الموفر للعمل و التكنولوجيا الموفرة لرأس المال[17].

[17] -بن سعيد لخضر.(2011)، نفس المرجع السابق، ص.61.

المبحث الثالث: العلاقة بين نوعية المؤسسات و الأداء التنموي

حقيقة مجردة لا يمكن إنكارها من القرن الماضي هو أنه مع وجود استثناءات قليلة، أفقر بلدان العالم لم تستطع اللحاق بركب البلدان الصناعية بأي طريقة مجدية و على الرغم من أن قدرا كبيرا من الأبحاث قد كرست لفهم الفوارق التنموية بين البلدان ، إلا أن الاقتصاديين لم يكتشفوا حتى الآن كيفية جعل البلدان الفقيرة "غنية"، و يرى العديد من الاقتصاديين المشهورين للنمو نوعية المؤسسات كتفسير رئيسي لعدم المساواة بين البلدان.

المطلب الأول: مؤشرات الحاكمية و الأداء التنموي

يبدو أن مقاييس المؤسسات الاقتصادية جد مترابطة . لإظهار ذلك ، نركز على المؤشرات الستة و التي تلتقط الأبعاد المتعددة .للحوكمة المقدمة من قبل قاعدة بيانات مسائل الحوكمة الموصوفة من قبل Kaufmann et al(2009) للنوعية المؤسساتية :

-الصوت و المسائلة Voice and accountability و الذي يلتقط تصورات المدى الطويل الذي يكون عليه المواطنون في بلد ما قادرين على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات و الإعلام الحر.

- الاستقرار السياسي Political stability و غياب العنف absence of violence يقيس تصورات مرجحة لتعرض الحكومة لزعزعة في استقرارها أو الإطاحة بها بواسطة وسائل دستورية أو عن طريق العنف، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية أو الإرهاب.
- فعالية الحكومة effectiveness Gouvernement يلتقط تصورات نوعية الخدمات العامة ، جودة الخدمة المدنية و درجة استقلاليتها من الضغوط السياسية ، نوعية وضع السياسات و تنفيذها، مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.
- النوعية التنظيمية quality Regulatory يلتقط تصورات قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ السياسات السليمة و اللوائح التي تسمح و تعزز تنمية القطاع الخاص.
- سيادة القانون Rule of Law يلتقط تصورات ما مدى ثقة المتعاملين في التزامهم بقواعد المجتمع و على وجه الخصوص، نوعية العقود، تنفيذ حقوق الملكية، الشرطة و المحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجريمة و العنف.
- مكافحة الفساد يلتقط تصورات حول مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغيرة منها و الكبيرة، فضلا عن النخب و أصحاب المصالح الخاصة.

و كما هو مبين في الجدول 3.1. هذه الأبعاد المختلفة للحوكمة تظهر معدلات ارتباط تتراوح ما بين 0.6-0.95 بمتوسط معدل 0.85. من أجل هذا السبب، فإنه من الصعب جدا تحديد البعد الذي يحفز أكبر إمكانيات النمو الاقتصادي. ثانيا ، معدلات ارتباط بين مستوى التنمية (مقاسا بلوغاريتم نصيب الفرد من GDP) و هذه المؤشرات الستة للحوكمة هي أيضا جد كبيرة. يبين الشكل 1.1. أن المرونة النصفية لـــ GDP الفرد إلى نوعية الحوكمة تتراوح ما بين 0.78 و 1.06 ، مع معدل تحديد R^2 يتراوح ما بين 0.36 إلى 0.65 . من خلال الشكل يظهر أن أعلى معدلات الارتباط يسجلها كل من فعالية الحكومة و سيادة القانون.

الجدول 3.1. الإرتباط بين مؤشرات الحوكمة

	Voice	Stab	GEff	Reg	RoL	Corr
Voice and accountability (Voice)	1.00	0.70	0.78	0.77	0.83	0.79
Political stability (Stab)	0.70	1.00	0.69	0.60	0.77	0.75
Government effectiveness (GEff)	0.78	0.69	1.00	0.93	0.95	0.93
Regulatory quality (Reg)	0.77	0.60	0.93	1.00	0.90	0.85
Rule of Law (RoL)	0.83	0.77	0.95	0.90	1.00	0.95
Control of corruption (Corr)	0.79	0.75	0.93	0.85	0.95	1.00

Source : Docquier, F.(2014).Op.cit , p.30.

الشكل 1.1. الارتباط بين الحوكمة و نصيب الفرد من GDP ، عام 2011.

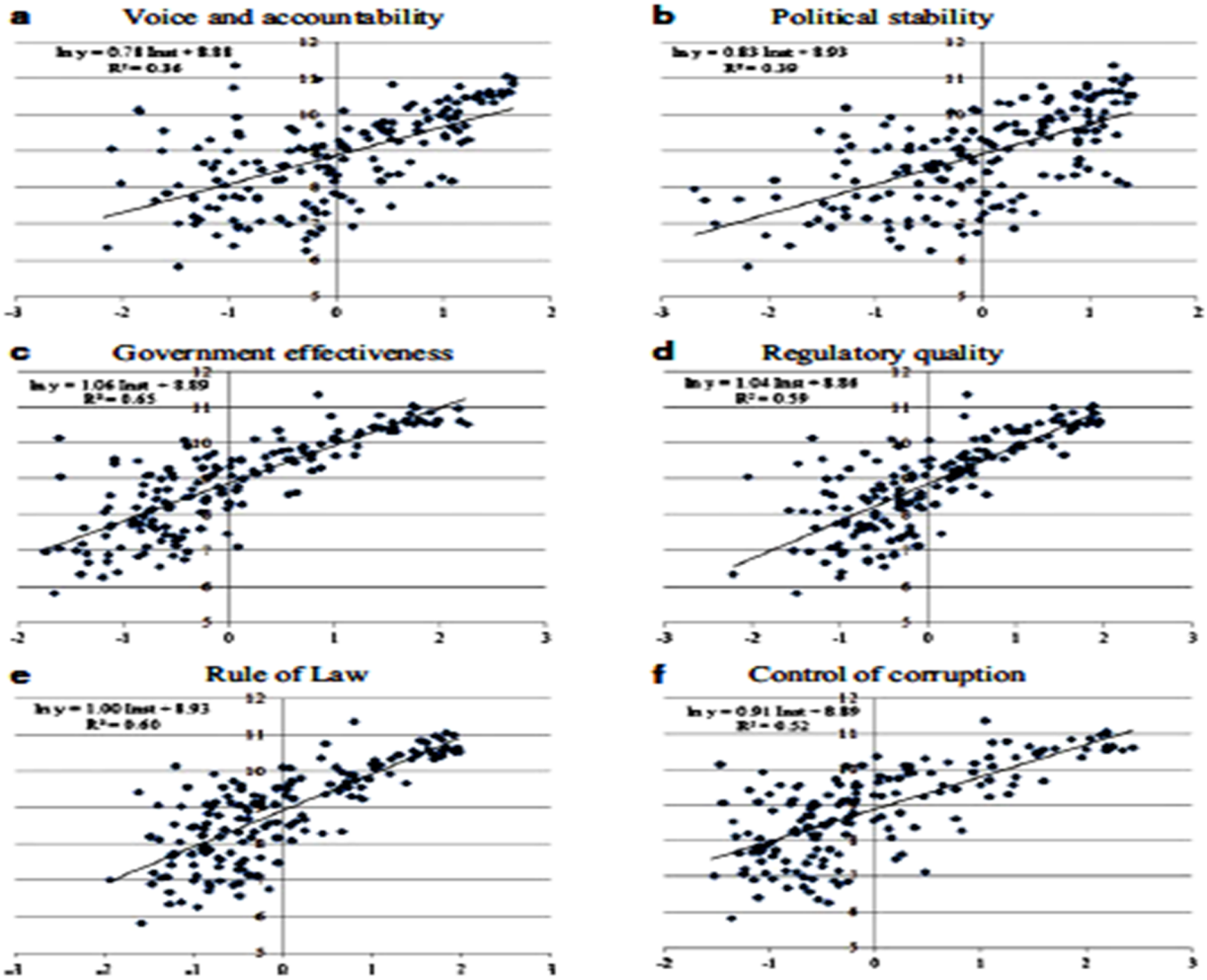

Source : Docquier, F.(2014).Op.cit , p.31.

مقارنة ديناميكية النوعية المؤسساتية و التنمية يكشف عن صورة مختلفة تماما. يتم في الشكل 2.1. عرض معدل نمو كل متغير في المحور العمودي و مستواه الابتدائي في المحور الأفقي. يلاحظ أن ظاهرة التقارب تعمل إذا كان معدل النمو في المتوسط دالة متناقصة بدلالة المستوى الابتدائي للمتغير محل الدراسة. في هذه الحالة، البلد الذي ينطلق من مستوى ابتدائي منخفض للنوعية المؤسساتية أو التنمية ، فإنه يميل إلى تحسينها بوتيرة أسرع مقارنة بالبلدان ذات المستويات العالية في البداية.

يبدو أن النوعية المؤسساتية تتقارب عبر البلدان في الماضي القريب و على مدى الأفق البعيد : فكل من مؤشر CPI (خلال العقد الماضي) و مؤشر ICRG حول الظروف الاجتماعية و الاقتصادية (خلال ثلاث عقود ماضية) تظهر تقاربا. على نقيض ذلك، لا يوجد دليل على التقارب في

GDP الفرد في الماضي القريب أو حتى على المدى الطويل. و بالتالي، تختلف ديناميكية المؤسسات عن نظيرتها التنمية الاقتصادية. كما أن الارتباط بين معدلات نمو GDP الفرد و معدل نمو ICRG يقل عن 0.3 ، هذا يؤكد أن العلاقة بين المؤسسات و النمو أو التنمية قد تكون معقدة ، و ربما تنطوي على فترات استجابة طويلة الآجل.

الشكل 2.1.التقارب بين البلدان في المؤسسات و التنمية.

(a) Corruption perception index 1998–2011

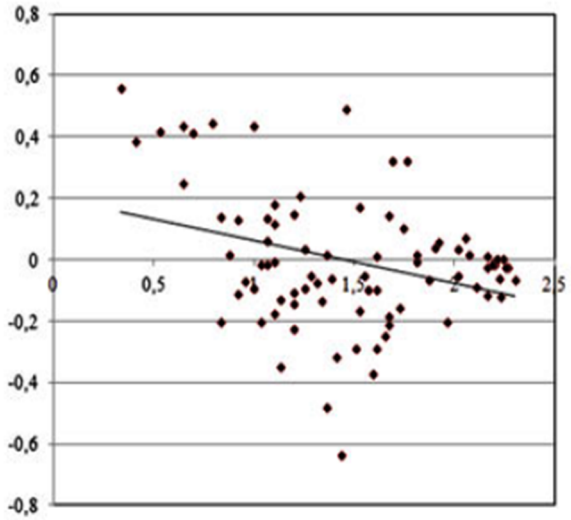

(b) Socio-economic conditions 1985–2006

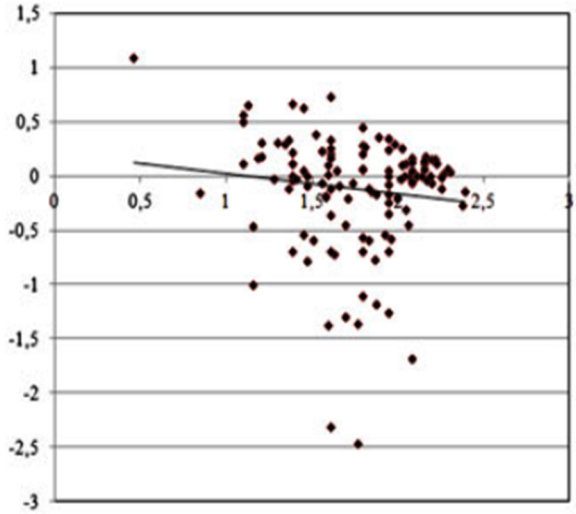

(c) GDP per capita 1998–2011

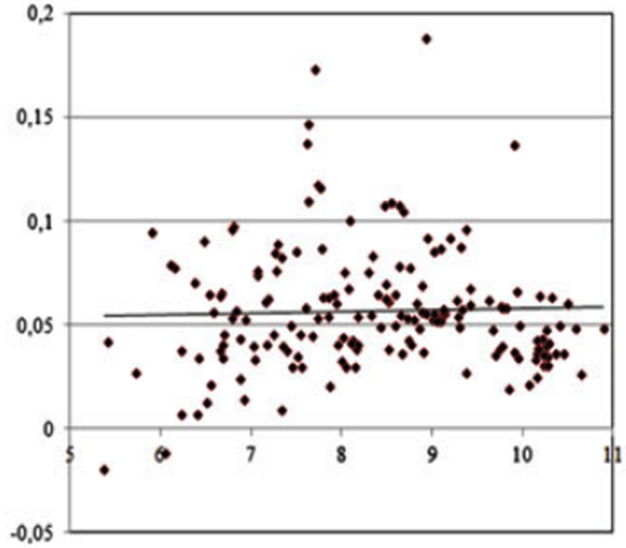

(d) GDP per capita 1980–2011

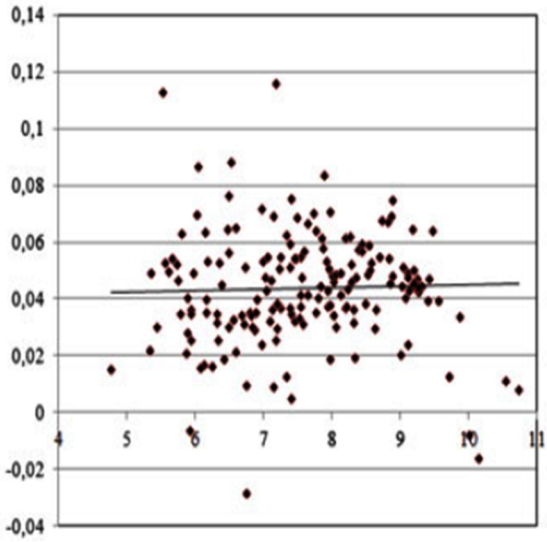

Source : Docquier, F.(2014).Op.cit , p.32.

المطلب الثاني: تحديد السببية

تحديد الارتباط المزدوجة بين المؤسسات و النمو يمكن تحسينه إذا ما تم إدراج متغيرات أخرى أو متغيرات التحكم كمحددات مؤثرة على النمو الاقتصادي. و عليه، يعطى النموذج التجريبي الذي يقوم بتقييم العلاقة بين المؤسسات و النمو على النحو التالي:

$$\ln y_{it} = \alpha + \beta \times Inst_{it} + \sum_{k} \gamma^{k} \times Control_{it}^{k} + \varepsilon_{it}$$

حيث $\ln y_{it}$ هو لوغاريتم نصيب الفرد من GDP الحقيقي في بلد i عند الزمن t، $Inst_{it}$ هو مجموع مقاييس النوعية المؤسساتية ، $Control_{it}^{k}$ هو متجه k للمتغيرات التفسيرية الأخرى ، ε_{it} هو الخطأ المعياري، و $\alpha, \beta, \gamma^{k}$ هو متجه معلمات الواجب تقديرها. يمكن استخدام تغاير النموذج (على سبيل المثال ، التأثير المتأخر للمؤسسات بناء على الشكل 02. ، نموذج التقارب من نوع β يوضح معدل نمو نصيب الفرد من GDP على الجانب الأيسر للمعادلة $\ln y_{it} / y_{i,t-1}$ بدلالة نفس المتغيرات التفسيرية و المستوى المبطئ لـــ GDP في الجانب الأيمن).

وجود معامل موجب لـــ يعكس ارتباط موجب بين المؤسسات و النمو . مع ذلك ، لا يعني الارتباط وجود السببية ، كما أن تحديد السببية صعب لعدة أسباب :

- أولا ، الارتباط بين $Inst_{it}$ و $\ln y_{it}$ يمكن أن تكون مدفوعة من قبل متغيرات غير ملاحظة التي تؤثر على كل من النوعية المؤسساتية و التنمية معا. في هذه الحالة، يمكن أن يكون الارتباط زائفا و لا يعكس وجود السببية.
- ثانيا ، يمكن أن يكون الارتباط مدفوعا بعلاقة سببية عكسية ، بمعنى آخر أن $\ln y_{it}$ هي التي تؤثر على $Inst_{it}$. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة Dawson (2003) عن وجود علاقة سببية من النمو نحو الحرية السياسية / الاقتصادية.
- ثالثا، تحديد العلاقة يمكن أن تمثل مهمة معقدة إذا كانت المتغيرات تخضع إلى مشاكل جادة لأخطاء القياس.

- رابعا، البيانات حول المؤسسات و التنمية متاحة في عدد محدود عبر البلدان و الفترات. هذا يؤدي إلى ظهور مشاكل حجم صغر العينة و الانتقائية (المزيد من الملاحظات المفقودة لعدد من البلدان).
- خامسا ، استخدام مواصفات الصيغة المركزة في الإنحدار قد لا يعكس التأثير الحقيقي للمؤسسات على التنمية ، إما بسبب الشكل الوظيفي غير الملائم (هل التأثير خطي ، محدب / مقعر ، رتيب ؟) أو بسبب المكونات العديدة للمؤسسات التي يجب أن تتفاعل.في مثل هذه الحالة، ستعاني العلاقة من مشاكل تحيز سوء التحديد.

على العموم، يوجد العديد من الحلول المقترحة لحل هذه المشاكل. فلالتقاط عدم التجانس غير المشاهد ينبغي إضافة عدد كبير من متغيرات التحكم يمكنه في جزء كبير منه حل المشكلة ، لكنه في المقابل سيخلق مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات.

المطلب الثالث : استعراض الأدبيات

تتناول الدراسات الأكثر تأثيرا في الأدبيات حول المؤسسات و النمو مسألة السببية العكسية من خلال الاعتماد على الإنحدار الأداتي. استنادا إلى حقيقة أن المؤسسات مستمرة بقوة ، و أن نوعية المؤسسات تتحدد مبدئيا – في مراحلها الأولى –.بمتغيرات تعكس قرارات استيطان المستعمرين و القوى الإمبرالية بين القرن السادس عشر و القرن التاسع عشر.

قام Hall and Jones (1999) بدراسة أسباب تباين ناتج الفرد بين البلدان. حيث وجد الباحثان أن الاختلافات في تراكم رأس المال و الإنتاجية و بالتالي الاختلاف في نصيب الفرد من الناتج مدفوعة بوجود اختلافات في المؤسسات و السياسات الحكومية ، و التي تم الإشارة إليها بـــ " البنية التحتية الإجتماعية *Social Infrastructure* ".و لقياس تأثير المؤسسات (ممثلا بمتوسط 5 مؤشرات مأخوذة من قاعدة بيانات ICRG و مؤشر Sachs and Warner للانفتاح على التجارة) ، كشف Hall and Jones عن وجود تأثيرات رجعية عكسية من نصيب العامل من GDP نحو البنية التحتية الإجتماعية. و قاموا بإعداد البنية التحتية الإجتماعية بخصائص جغرافية و لغوية لاقتصاد ما. فالمسافة عن خط الاستواء و إلى أي مدى يتم التحدث بلغات أوروبا الغربية على أنها لغتهم الأم. و يرى الباحثان أن هذه الخصائص كمقاييس لمدى تأثر اقتصاد ما بأوروبا الغربية ، المنطقة الأولى في العالم التي قامت بتطبيق

بنية اجتماعية مواتية للإنتاج. و تخلص الدراسة إلى أن البلد ذو أفضل المؤسسات لديه أعلى نصيب للعامل من الناتج أعلى ما بين 25 إلى 38 مرة مقارنة ببلد يمتلك أسوأ المؤسسات. و بالتالي ، فإن الاختلاف في البنية التحتية – بدلا من وفرة الموارد – تفسر بشكل كبير الاختلاف الحاصل في نصيب الفرد من الناتج فيما بين البلدان.

قام .Acemoglu et al (2005) بتكرار دراسة Hall and Jones لكن هذه المرة بربط النوعية المؤسساتية في البلدان النامية بنوع التجربة الإستعمارية. حيث يميزون بين نوعين من المستعمرات الأوروبية: البلدان المستعمرة ذات المناخ المعتدل (أمريكا الشمالية، أستراليا ..) الصالحة للزراعة و الاستيطان ، حيث وضعت القوى الاستعمارية مؤسسات للاستيطان مماثلة للغاية لتلك الموجودة في بلدانهم الأصلية. في المقابل ، فإن البلدان ذات الظروف المناخية العكسية و غير المواتية و التي تعاني الأمراض المتفشية تم اعتبارها بشكل رئيسي مصدرا للريع. و قد وضعت القوى الاستعمارية مؤسسات استخلاصية "استغلالية" و التي صممت لتسهيل استخراج الموارد و نقلها إلى القوى الإمبرالية. هذه الأخيرة لم تلي اهتماما لحقوق الملكية ، الحرية السياسية و الاقتصادية . بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، استمرت تلك المؤسسات في البقاء حيث تم استبدال القوى الاستعمارية بالدكتاتوريين المستبدين المحليين الذين واصلوا استخدام المؤسسات لمصلحتهم الشخصية. و بالتالي ، في الإنحدارات الأداتية ، استخدم .Acemoglu et al (2005) بيانات عن وفيات المستوطنين، الجنود و المبشرين الأوروبيين للتنبؤ بنوعية المؤسسات في البلدان النامية. في المرحلة الأولى، وجدوا علاقة عكسية قوية بين معدل وفيات الأوروبيين و نوعية المؤسسات : فعند استخدام المؤسسات استعمال عدد الوفيات يظهر أنه يفسر الاختلافات في نصيب الفرد من الدخل عبر البلدان. كما وجد الباحثون أن المؤسسات تستحوذ على ما يقارب ثلاثة أرباع الاختلافات في الدخل عبر البلدان.

تيار آخر في الأدبيات يلخصها .La Porta et al (2008) تدرج تحت اسم " نظرية الأصول القانونية ***Legal Origins Theory*** ". وجدت هذه الأدبيات دليلا قويا أن اختلاف النتائج الاقتصادية – الإجتماعية يمكن إرجاعها إلى الاختلافات الجوهرية في الأعراف القانونية، الفجوة الكبيرة بين المعارضين لتطبيق القانون العام و القانون المدني (مع العلم أن القانون العام أكثر ملائمة للنجاح الاقتصادي). تتبع هذه النظرية خيوط أقدم نظريات القانون المقارن ، من خلال النظر في الأصول

القانونية الفرنسية ، الألمانية، الإنجليزية ، الإسكندنافية ، و الأسترالية كمحددات للمستويات المختلفة لنوعية الحكومة و الأداء الاقتصادي. أو بتعبير أدق ، تبدأ هذه الدراسة بطرح سؤال دقيق جدا : لماذا تعتبر أسواق الأسهم في نيويورك و لندن الأكبر حجما و الأكثر ديناميكية في التسعينات مقارنة بنظيرتها في باريس و فرانكفوت ؟ الاقتراح الرئيسي الذي خرجت به تلك الدراسة هو ضرورة ربط مستوى التطوير المالي إلى وجود و متانة القواعد القانونية التي تحمي المستثمر (La Porta et al., 1997,1998). من هذا المنطلق، قام أنصار نظرية الأصول القانونية بطرح عدد من المساهمات التجريبية في مجال التنمية المقارنة تفضي إلى النتائج التالية:

- أولا ، يرون أن نوعية القواعد القانونية يمكن قياسها و تكميمها لعدد كبير من البلدان باستخدام قوانين التجارة الوطنية كممثل لحماية المستثمر.
- ثانيا، يفترض أن القواعد القانونية التي تحمي المستثمرين تختلف حسب التقاليد القانونية، مع نظم القانون العام الذي يحمي المستثمرين الأجانب أكثر من نظم القانون المدني.
- ثالثا ، و تماشيا مع مقترحها الأول ، أظهر الباحثون تجريبيا في بيانات المقطع العرضي للبلدان أن مستوى الحماية القانونية للمستثمرين هو في الواقع مؤشر قوي للتنمية المالية و الاقتصادية. من أجل تجنب السببية العكسية (أي تحسن القوانين مع تطور الأسواق المالية لبلد ما) ، يتم استخدام " أصل القانون ***legal origin***" كمتغير أداتي للقواعد القانونية في إجراء الإنحدار على مرحلتين : حيث تشرح المرحلة الثانية التنمية المالية. و تتمثل الحجة الأساسية في أن التقاليد القانونية تم إدخالها من قبل المستعمرين و الغزو و بالتالي فهي محددة خارجيا عن المستوى الحالي للتنمية المالية.

من جانب آخر ، قامت دراسات أخرى بالبحث عن تأثير التقاليد القانونية على بعض جوانب النشاط الاقتصادي. حيث وجد أن القانون المدني يرتبط بشكل نظامي مع التأثير الكبير للملكية الحكومية و التنظيم مقارنة بالقانون العام ، و الذي سيؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها في السوق كوجود فساد بمستوى عال ، اقتصاد غير رسمي و مستويات بطالة مرتفعة (La Porta et al., 2002,2008 ; Djankov et al., 2002 ; Botero et al.,2004). باختصار ، أطروحة نظرية الأصول القانونية ترى أن القانون العام تفضل ثقة أصحاب رؤوس الأموال كمتعاملين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة على عكس القانون المدني (القانون العام للبلدان يقوم أكثر بحماية الملكية الخاصة مقارنة بالقانون المدني).هناك ما يبرر هذا الإدعاء على أساس ديني أو سيسيولوجي أو أسباب سياسية.

خاتمة

يقول دوجلاس نورث الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، و رائد اقتصاديات المؤسسات "إن نقل القوانين السياسية و الاقتصادية للاقتصاديات الغربية المتطورة إلى اقتصاديات العالم الثالث و شرق أوروبا ليس كافيا للأداء الاقتصادي الجيد" ، فعلى الرغم من هذه النتائج التي توضح أهمية المؤسسات في تفسير التفاوت المشاهد بين الدول في ما يتعلق بمراحلها التنموية كما يعكسها دخل الفرد، إلا أن الانتقال من هذه النتيجة إلى صياغة السياسات فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي تحيط به العديد من المحاذير. فالحلول المؤسسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي جيد في بيئة معينة ربما كانت غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تتوفر الأعراف المعضدة و المؤسسات المكملة و آليات التطبيق.

فبالتالي لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة إلا من خلال بناء و تطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح و الانفتاح الاقتصادي فعلى سبيل المثال تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية خاصة في مجال فصل النزاعات المالية و الاستثمارية، التفكير في تقوية المؤسسات التعليمية و الارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

الفصل الثاني:

واقع الاقتصاد الجزائري

مقدمة

تميز الاقتصاد الجزائري منذ بداية عشرية الثمانينات بأزمة حقيقية، وعدم نجاح النشاطات الاقتصادية كما عرف الميزان التجاري تدهورا كبيرا في معدلات التبادل مما كان السبب في تدهور ميزان المدفوعات،كما يعود تراجع هذا الأخير إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية، و من أجل إعادة الاستقرار سعت الدولة إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي للتحسين من الوضعية الاقتصادية.

و بعد تجربة إصلاح الاقتصاد الجزائري بكل تكاليفها و انعكاساتها على المستوى الاجتماعي و اقتصار التحسن على مؤشرات الاقتصاد الكلي المالية و النقدية، لا تزال آفاق الاندماج في الاقتصاد العالمي بعيدة المنال و صعبة في آن واحد، و يتمثل التحدي الحقيقي في هذا المجال في دعم القدرة على المنافسة العالمية، الأمر الذي يتطلب تحديد الأولويات و توضيح اختيار السياسة الصناعية الوطنية و الوصول إلى تأهيل الخدمات و هذا مقارنة بالتطور السريع للمحيط الاقتصادي و التكنولوجي و تشخيص الاتجاهات التي تدعم مسار اندماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمي.

الغرض الرئيسي لهذا الفصل هو دراسة لواقع الاقتصاد الجزائري. لذلك يقدم المبحث الأول وضعية الاقتصاد الجزائري في التسعينات، ثم نتطرق في المبحث الثاني لوضعية الاقتصاد الجزائري بعد التسعينات، أما في المبحث الثالث نعرض واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في التسعينات

لقد بدأت الاختلافات الاقتصادية الشاملة و الاختلالات المالية تظهر، و هذه الاختلالات هي هيكلية، و من أجل تصحيح هذه الاختلالات سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء و رسم مستقبل للاقتصاد الوطني، و ذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة و تحديد أهدافها النهائية.

المطلب الأول: اتفاق الاستعداد الإئتماني جوان 1991

توصلت الحكومة في يوم 30 جوان 1991 من بعد مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي إلى عقد ثاني تثبيت و استعداد ائتماني مدته 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992، حيث تم تحرير رسالة نية في 21 أفريل 1991 [1]، مع العلم أن هذا الاتفاق جاء نتيجة تأزم الوضع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة خدمة الدين مستوى منذرا بالخطر 73.9 % ، و عرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا قدره -0.1% مقابل -2.9% لقطاع الصناعة بين سنتي 1990 و 1991.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض قدره 404 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992[2]، و يتم استهلاكه في أربع دفعات قيمة كل دفعة 100 مليون دولار، أي على النحو التالي: الدفعة الأولى في جوان 1991، و الثانية في سبتمبر 1991، أما الثالثة في ديسمبر 1991، و الأخيرة في مارس 1991، كما تم الاتفاق مع البنك العالمي و استفادت الجزائر من قرض تصحيح قدره 350 ملين دولار، يخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

قامت الجزائر بتطبيق هذه الاتفاقيات عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات العملية، ففي 01 أكتوبر 1991 قامت الحكومة بتقليص دعم موارد المحروقات و الكهرباء، و تطهير المؤسسات المالية، و كذا تحرير 40 % من الأسعار، كما عملت السلطات المالية آنذاك على تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى فارق قيمة قدره 25% بين سعر الصرف الرسمي و الموازي.

---

[1] -ساطور رشيد.(2012).محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر،ص 127.

[2] -نفس المرجع السابق.

كما خصصت السلطة الجزائرية لدعم الشبكة الاجتماعية المبالغ التالية لدعم المداخيل المحدودة: 23 مليار دج (1992)، و كذا 33.254 مليار دج (1993)، و في شهر أكتوبر 1993، تم إصدار المرسوم رقم 93-12 و المتعلق بترقية الاستثمارات و لذي سجل القطيعة مع القوانين السابقة للاستثمار.

إلا أنه تم تجميد القط الرابع من الدعم، و ذلك بسبب البرنامج الذي جاءت به حكومة بلعيد عبد السلام و الذي كان مخالفا لاتفاقيات الصندوق النقد الدولي، و بالتالي لم تستطع الجزائر آنذاك سحب القسط المتبقي بسبب تخليها على الالتزامات الموقعة.

المطلب الثاني: اتفاق الاستعداد الإئتماني أفريل 1994

نظرا لاستمرار تأزم الوضع الاقتصادي للجزائر، و هذا نتيجة ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات و الذي قدر ب 82.2%، أي لم يبقى من الموارد لتمويل الدورة الإقتصادية إلا 1.18 مليار دولار، و هذا غير كافي ، حيث قدرت الحاجة لدرة الاقتصادية ب 8 مليار دولار، ة بالتالي سجل عجز ميزاني بلغ قدره 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993، و كذا ارتفاع التضخم النقدي ب7.7%[3]. كما تراجعت نسبة سيولة الاقتصاد سنة 1994 إلى 45.6% مقابل 52.2% سنة 1992، و كذلك انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي لنفس السنة.

أمام هذه المؤشرات السلبية للبلاد، لم يعد أمام السلطات إلا مخرج واحد و هو الاتصال بصندوق النقد الدولي و طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، و تم الاتصال و بعدها التوقيع على اتفاق مدته سنة كاملة، و منح للجزائر آنذاك قرضا قدره 457.20 مليون وحدة سحب خاصة، و كذا قرضا قيمته 374.32 مليون وحدة سحب خاصة من البنك الدولي و مخصصة للطوارئ.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر ايجابي للدائنتين، حيث الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 و حددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك إبرام اتفاقية ثنائية، الأولى مع كندا في ديسمبر 1994 و الأخيرة كانت مع ايطاليا في فيفري 1995.

[3] -ساطور رشيد.(2012).نفس المرجع السابق،ص128.

بعد توقيع هذه الاتفاقيات و تحديد أهدافها، تم إصدار من السلطة الجزائرية مرسوم تشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بالتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا غدارية و لأسباب اقتصادية، و تم إصدار قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية و كذا التعليمية رقم 73-94 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري.

كما عمدت الجزائر على إصدار قانون المنافسة من خلال الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، و من أهم أهدافه الأولى تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و تحقيق قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية و تحسين مستوى معيشة المستهلكين و شفافية الممارسات التجارية.

المطلب الثالث: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995– ماي 1998

بعد انقضاء مدة الاتفاق السابق، وجدت الجزائر نفسها تندرج أكثر فأكثر نحو الاقتصاد العالمي، و عليها أن تحضر للمرحلة الآتية، فوجهت رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، بغرض دعم السياسات التي تنطوي تطبيقها ، كما جاء ذلك بسبب تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل استمرار عجز الميزانية (-5.7 % سنة 1994)، و معدل التضخم يقارب 30 %، كما عرف الناتج الداخلي الخام نموا سلبيا قدره -1.1%، و هذا مما يدل على ضرورة استئناف برنامج إصلاحي مستعجل، أي يجب على السلطات الجزائرية متابعة الإصلاحات و تعميقها لتجاوز هذه الاختلالات.

و كانت أهم نتائج برنامج التصحيح الهيكلي، بدأ بالجدول المتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الشامل، الذي من خلاله نستطيع استخراج أهم نتائج البرنامج:

الجدول 1.2. معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1993-1998

النمو	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.2	4.6
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	2.5-	0.4-	3.7	2.6	0.9-	5.1

المصدر: عبد لمجيد بوزيدي (1999)"تسعينات الاقتصاد الجزائري"-حدود السياسات الظرفية، دار النشر موفم، الجزائر، ص41.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف نموا ايجابيا لأول مرة خلال سنة 1993، و بلغ 3.8% و يواصل نموه و لكن بمعدل أدنى خلال السنة الموالية 1996، و أدناه سنة 1997، ثم لترتفع إلى أن تصل 4.6% خلال سنة 1998، و هي أفضل نتيجة بالرغم من الاختلال الكبير في سوق النفط الذي حصل في السنة نفسها.

كما يوضح لنا الجدول التالي، معدلات النمو على مستوى القطاعات، الصناعة، الفلاحة، البناء و التشغيل العمومية و قطاع المحروقات، و الذي نستنتج من خلاله أن النمو بدأ ينتعش بعد بعد عشرية من الركود، إلا أنه كان هاشا نظرا لارتكازه على قطاع المحروقات و الفلاحة و هما قطاعان متجهان نحو الخارج، حيث وصل معدل النمو سنة 1996 في قطاع الفلاحة 19.5%، أما قطاع المحروقات و في نفس السنة بلغ نسبة 7%، و هي أعلى معدلات النمو خلال فترة 1993-1998، أما في قطاع الصناعة و في نفس السنة خلال تلك الفترة سجل أعلى معدل للنمو -7.9%، و هذا مما يؤكد على اهتمام و ارتكاز الجزائر آنذاك على قطاع المحروقات و الفلاحة.

الجدول2.2. معدل النمو القطاعي خلال فترة 1993-1998

القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6
الفلاحة	3.7-	9.0-	15.0	19.5	14-	11.4
البناء و الأشغال العمومية	4.0-	0.9	2.7	4.5	2	2.4
المحروقات	0.8-	2.5-	1	7	5.2	3.5

المصدر: عبد المجيد بوزيدي(1999) ، نفس المرجع السابق،ص41.

كما توضح النتائج السابقة أن الجزائر تراجعت عن مشروعها المتمثل في استمرارها الاستثماري في قطاع الصناعة الثقيلة، و هو المشروع الذي لجأت من أجله الاقراض و تراكمت عليه الديون، و بالتالي ظهر الركود في الاستثمار الناجم عن تقليص النفقات العمومية، مما لم يسمح بإنشاء مناصب شغل في المستوى المطلوب، و تفاقم البطالة، و تسريح العمال بسبب إفلاس العديد من المؤسسات و كذا تقليص عدد العمال الناجم عن خوصصة المؤسسات العمومية. و الشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999

الشكل2.1.تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1994-1999

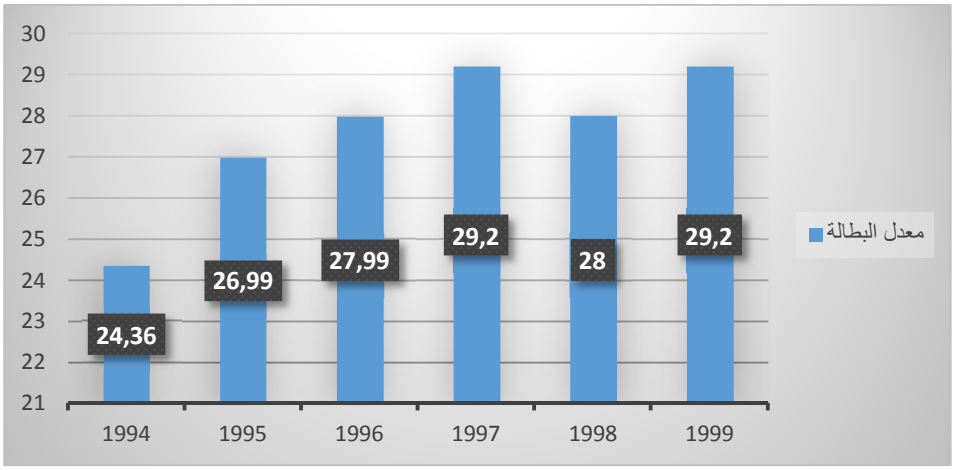

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الجزائري لسنوات 1994-1999.

أما فيما يخص الاستثمار فالشكل التالي يوضح حجم الاستثمار.

الشكل 2.2. الاستثمار الخاص و الاستثمار العام في الجزائر 1995-2000

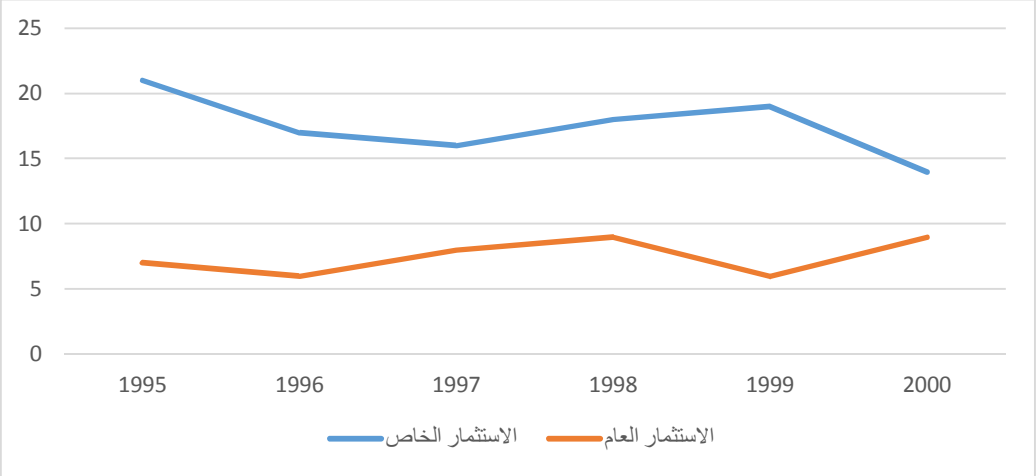

Source: World Bank :(2007). A public expenditure review, report N° 36270, pp.3-13;

تميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة بنوع من عدم الكفاءة يبرز في ارتفاع قيمة رأس المال الحدي إلى ما يقارب 9.5% ، و المعلوم أنه كلما كان رأس المال الحدي مرتفعا كلما دل ذلك على قلة كفاءة رأس المال.

وفيما يخص المستوى التعليمي فلقد حرصت الحكومة الجزائرية على تحسين منظومة التعليم بكافة أطوارها و الهدف منها هو تكوين كفاءات شبابية لديها، و قد لوحظ تطور نسبة التعليم في الجزائر و خاصة عند المقارنة بالفترة التي مرت بها الجزائر خصوصا بعد ثورة التحرير الجزائرية، حيث فاقت نسبة الأمية بعد الاستقلال 95 %، و هو ما حتم على الحكومات الجزائرية المتعاقبة محاربة هذه الظاهرة من خلال رفع نسبة التعليم، حيث أن نسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية هي نسبة الالتحاق الإجمالي بصرف النظر عن العمر. أما فيما يخص الصحة فبينما بلغ 125 وفيات لكل 1000 مولود سنة 1970، انخفض إلى 50 سنة 1990 ثم 39 سنة 2000.

يمكن استخلاص مما ذكرناه سابقا و لأهم ما جاء في برامج الاصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات و أثرها على الاقتصاد الوطني، فيمكن القول أنه رغم الأزمة السياسية و الأمنية الحادة التي كانت تعاني منها البلاد آنذاك، إلا أنه سجلت نتائج معتبرة و لا بأس بها و خاصة في السنوات الأخيرة لهذه الفترة و التي كانت آثارها واضحة على معدلات النمو الاقتصادي و التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات

تميزت الظروف الاقتصادية خلال هذه السنوات باختلافات من حيث الأوضاع، حيث عرفت بعض السنوات تحسنا ملحوظا في التوازنات الاقتصادية الكبرى، و بعض السنوات حققت معدلات نمو مرتفعة خارج قطاع المحروقات بلغت نسب 6% في سنة 2008 مقابل 6.1% في سنة 2007، 5.3% في سنة 2006 و 4.7% في سنة 2005. في حين عرفت بعض السنوات مشاكل هيكلية أثرت على النشاطات الاقتصادية بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد خلال الفترة 2000-2009

1.النشاط التجاري: لقد تميز النشاط التجاري في هذه الفترة بالنقاط الرئيسية التالية:

-ارتفاع حجم الصادرات (و كذا صادرات المحروقات)؛

-ارتفاع نوعا ما للواردات من خلال مستوى الاستثمارات و تخفيض الرسوم الجمركية التي شكلت عاملا محفزا لدى المستوردين؛

-استمرار المفاوضات لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، و المنظمة العربية للتبادل الحر؛

-ارتفاع أسعار البترول؛

-تسجيل فائض في الميزان التجاري حسب معطيات المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات.

والجدول التالي يبين أهم الأرقام الخاصة بحركة النشاط التجاري في الفترة (2000-2008)

الجدول 3.2 .حركة النشاط التجاري في الفترة (2000-2008) (الوحدة: مليار دولار)

الحركة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار البترول*	28.5	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
الواردات	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.86	26.35	37.99
الميزان التجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45

المصدر: بناءا على معطيات بنك الجزائر.(2009) *- وحدة أسعار البترول هي الدولار / البرميل

يتبين من الجدول مايلي:

-عرفت التجارة الخارجية الجزائرية فائضا تجاريا، حيث سجل الميزان التجاري فائضا خلال الفترة (2000-2008)، إلا أنه عرف انخفاضا محسوسا في سنة 2002 و هذا راجع للصادرات التي لم تسجل سوى 18.71 مليار دولار.

- في حين ارتفعت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بحوالي 80% و ذلك منذ سنة 2005 باعتبارها السنة الأولى لتطبيق الشراكة، حيث انتقلت من 46.33 مليار دولار لهذه الفترة إلى78.59 مليار دولار سنة 2008، و تتمثل هذه الصادرات في المواد المنجمية الخامة و البيتروكيماوية.إذ أن صادرات المحروقات كانت تمثل أهم مبيعات الجزائر للخارج بنسبة 97.50%،أما الصادرات خارج المحروقات فكانت هامشية حيث لم تمثل سوى 2.50% من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 1.05 مليار دولار[4]، و هذا ما يتبين لنا من الأرقام الموجودة في الجدول.

- و فيما يخص الواردات، فقد عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2000-2008)، حيث انتقلت من 9.35 مليار دولار في سنة 2000 إلى 26.35 مليار دولار في سنة 2008. و حسب التقديرات النهائية لوزير الصناعة و ترقية الاستثمارات، فقد ارتفعت الواردات لسنة 2007 بنسبة 11% مقدرة بسعر نفس

[4]- نبيلة عرقوب.(2011).محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي-دراسة نظرية و قياسية-(2008-1970)،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، الجزائر، ص 88.

السنة مقارنة بسنة 2006. كما ارتفعت بالنسبة للمنتجات الموجهة للتجهيزات الصناعية، حيث انتقلت بنسبة 18.35% في سنة 2009[5] .

-و عن أسعار البترول، فقد سجلت ارتفاعا خلال الفترة (2000-2008)، إلا أن أسواق النفط العالمية عرفت تقلبات كبيرة ما بين جويلية و سبتمبر 2008، حيث فقد سعر البترول أكثر من 40 دولار للبرميل، مما دفع منظمة الأوبك إلى الإسراع إلى التدخل خلال اجتماع القمة الذي نظم في فيينا في بداية سبتمر 2008، و اتخاذ قرار تخفيض سقف الإنتاج الفعلي ب 560 ألف برميل يوميا[6].

2. الأوضاع النقدية و المالية

عرفت المديونية الخارجية للجزائر انخفاضا خلال السنتين 2000 و2001، و ارتفاعا خلال السنتين (2002-2003) بسبب تراجع قيمة الدولار أمام الأورو. و لقد أبرمت الجزائر اتفاقية مع نادي باريس في ماي 2006 و المتعلقة بإعادة جدولة 8.5 مليار دولار الذي كان من المفروض تسديدها في الفترة بين 30 نوفمبر 2006 و 30 نوفمبر 2011. كما تم إلغاء الديون مع روسيا و الذي كان مبلغها 4.737 مليار دولار. و نشير إلى أن الجزائر قامت بتسديد مبلغ من مديونيتها الخارجية نحو 16 مليار دولار و هذا في الفترة ما بين 2004 و 2006.

وعن وضعية المالية العامة، فإنه تم تحقيق فائض في السنوات و عجز في سنوات أخرى لارتفاع النفقات عن الايرادات (تم تحسين النفقات الاستثمارية لسنة 2005 بنسبة 104.6%).و على الرغم من الأزمة الاقتصادية و المالية في سنة 2008 و آثارها على الاقتصاد الوطني. أما عن الخزينة العمومية، فإنه تم تحقيق فائض إلى غاية سنة 2005 و لكن بأقل مما سجل في سنة 2008 أين قدر ب 400 مليار دولار دج.

تميزت الفترة (2000-2008) بمواصلة ارتفاع أسعار البترول، مما سمح بتدعيم التوازنات الاقتصادية الكبرى الداخلية و الخارجية للبلاد، و يبين الجدول التالي بعض التوازنات الاقتصادية للجزائر و المتمثلة في أسعار الصرف، معدلات التضخم، و ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة.

[5]- نبيلة عرقوب.(2011).نفس المرجع السابق،ص 89.

[6]- نفس المرجع السابق.

الجدول4.2.وضعية بعض التوازنات الاقتصادية الكبرى خلال الفترة(2000-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنوات التوازنات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	75.31	77.26	79.69	77.37	72.07	73.37	72.64	69.36	64.58
التضخم	0.34 %	%4	%3.23	%2.6	%3.6	%1.6	%2.5	%3.5	%4.4
ميزان المدفوعات	7.17	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
الكتلة النقدية	1159	2055	2901.5	3041.9	4051.8	4316.4	4600.4	4903.5	5226.6
البطالة	%28	%28	27.3%	23.7%	17.7%	%15	%12	%10.2	11.3%

المصدر: البنك العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية .(2014).

نلاحظ من الجدول مايلي:

-فيما يخص سعر الصرف الدينار مقابل الأورو، نسجل تدهورا مستمرا منذ سنة 2002، حيث أن ارتفاع الأورو مقابل العملات الأخرى (خاصة منها الدولار) ألحق الجزائر خسائر في الصرف. كما عرفت احتياطات الصرف ارتفاعا بلغت قيمة 56.18 مليار دولار في نهاية سنة 2005(بزيادة 16.69 مليار دولار مقارنة مع نهاية سنة 2004)، و ارتفعت في سنة 2006 لتبلغ مستوى 70.29 مليار دولار، و 100 مليار دولار في نهاية سنة 2007.

-و عن التضخم، فقد عرف انخفاضا مقارنة بسنوات التسعينات حيث قدرت نسبته 0.34 % في نهاية سنة 2000، ما جعل نسبة التضخم في الجزائر تقارب النسبة المسجلة في البلدان الشركاء التي كانت تقدر بحوالي صفر. و ارتفعت نسبته بشكل سريع لتبلغ 4% سنة 2001 و 3.23 % سنة 2002. ثم عرف مرة أخرى انخفاضا في سنة 2005 إذ بلغ معدل 1.6 % و هذا نتيجة ارتفاع الايرادات عن النفقات. و لكن مقابل ارتفاع النفقات العمومية ابتداء من سنة 2006، أصبح التضخم العامل الرئيسي

لانشغال السلطات الحكومية حيث نتج عن ارتفاع نفقات الميزانية فجوة تضخمية استلزمت على بنك الجزائر من تحديد الآثار التضخمية و ذلك بزيادة السيولة.

-أما ميزان المدفوعات، فقد سجل فائضا خلال الفترة (2000-2005) و ذلك بنسب متفاوتة، حيث حققت الجزائر فائضا في سنة 2008 قدر ب 36.99 مليار دولار و هو أعلى مستوى، و ذلك حسب التقرير السنوي الذي صرح به بنك الجزائر، حيث أدى إلى ارتفاع النمو في سنة 2008 بلغ معدل 2.4%، كما أن الادخار كان يمثل نسبة 52% من الناتج الداخلي الخام، و هي نسبة معتبرة شجعت على القيام بمشاريع استثمارية ضخمة.

- و فيما يخص الكتلة النقدية، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا نتتاليا خلال الفترة (2000-2006) حسب الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه.

-أما فيما يخص البطالة، فقد عرفت انخفاضا في نسبها ابتداءا من سنة 2002 و هذا راجع للمجهودات التي بذلتها الدولة بين أجهزة الشغل و التكوين المهني للتصدي لهذه الظاهرة. و لقد سعت الدولة إلى تخصيص أجزة للحد من الظاهرة تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم الشباب (ANSEJ)، و صندوق التأمين على البطالة (CNAC) الموجه للتكفل بالعمال المسرحين من المؤسسات العمومية لأسباب اقتصادية.

ورغم هذا، لم تصل النتائج التي حققتها هذه الـــجهزة إلى المستوى المطلوب، إذ سجلت نسبة البطالة 13.3% من الفئة النشيطة في عام 2009، و هي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2008 بعدما نجحت الحكومة في توجيه مؤشر نسبة البطالة نحو الانخفاض و الجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في هذه الفترة2001-2009.

الجدول 5.2 . **تطور معدل البطالة في الفترة (2001-2009)**

السنوات	معدل البطالة
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	11.8
2008	11.3
2009	10.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات البنك الجزائري.2005، 2009 .

3.وضعية الاستثمار

عرف الاستثمار تطورا من خلال تطور الوضع العام الذي عرفته المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار، و هي المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ، و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) التي حلت محل وكالة ترقية و دعم الاستثمار (APSI)، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ). حيث سجل عدة مشاريع استثمارية خلال الفترة(2004-2006) أدت إلى خلق مناصب شغل. و ما يمكن ملاحظته، أنه و في سنة 2006 تم تشجيع استثمارات القطاع الخاص أكثر من استثمارات القطاع العام و هذا حسب نسب القروض الموجهة لهذين القطاعين (52.8% للقطاع الخاص مقابل 47.2% للقطاع العمومي).

كما خصص غلاف مالي قدر بحوالي 140 مليار دولار لسنة 2007 و لمدة 5 سنوات من أجل تمويل برامج عمومية لصالح المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية. و لقد أدى تراجع سعر البرميل من البترول في سنة 2008 إلى ما دون ال57 دولار إلى تأخر مشاريع البنى التحتية و التي قد أطلقتها الحكومة قبل ظهور الأزمة المالية العالمية إلى السطح.

إلا أن وضعية الاستثمار قد عرفت تحسنا مرة أخرى خلال الأشهر الأولى من سنة 2009، حيث و أنه في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب، فقد تم إنشاء 103241 مشروع استثماري أدت إلى توفير

29242 منصب عمل دائم بقيمة استثمار قدرت ب 6225 مليار دج، منها 637 مليار دج تمثل مساهمة المستثمرين و 45 مليار دج مساهمة من الوكالة الوطنية لدعم الشباب فيما قدرت القروض البنكية ب 143 مليار دج. وفي مجال الاستثمار الأجنبي، فقد بقي في مستوى مستقر نسبيا في سنة 2004 بالرغم من أن بعض الوكالات الدولية لتأمين القروض قللت تقديرها للمخاطر.

كما أن الأزمة المالية العالمية جعلت رجال الأعمال يتجاوزون آثار هذه الأزمة بالاستثمار في مجالات أكثر أمنا و استقرار منها السوق الجزائرية، حيث أكد الكثير من المستثمرين أن السوق الجزائرية أصبحت أكثر أمنا و استقرارا في العالم.

المطلب الثاني: فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2013

تعتبر فترة 2010-2013 بفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية ل 2008 التي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري من خلال سوق النفط الدولية، إذ تراجعت الأسعار فيها نتيجة تقلص الطلب العالمي على الطاقة بما ساهم في انخفاض نمو قطاع المحروقات الذي سجل مستويات سلبية على طول الفترة 2010-2013 بمتوسط معدل نمو سنوي قدر ب -3.1 %، و هو أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة المعنية.

الشكل 3.2 .تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2013

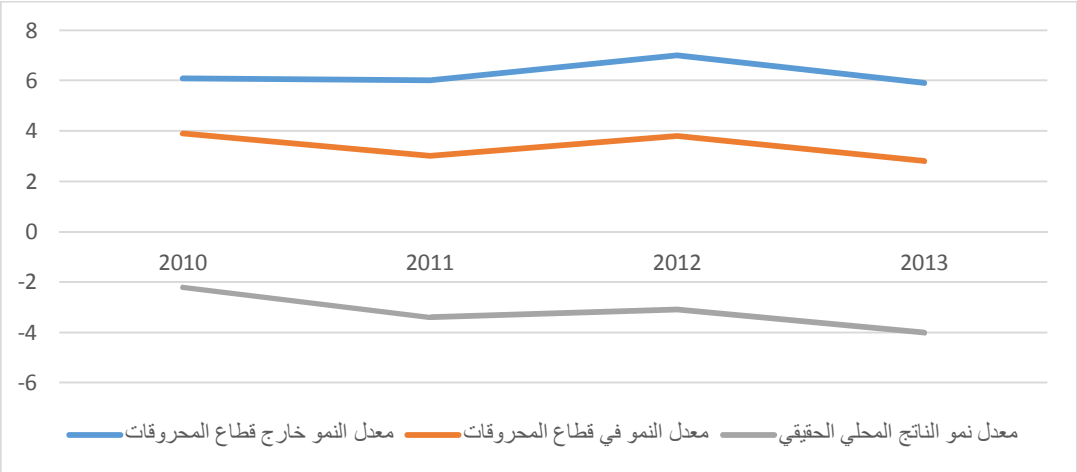

Source : World Bank. World Development Indicators.(2015).

يوضح لنا الشكل3.2. أن نمو النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2010-2013 كان مدعوما بالأساس بالنمو خارج قطاع المحروقات، حيث يوضح الشكل التالي توجهات معدلات النمو في القطاعات الأربعة الرئيسية للاقتصاد الجزائري كما يلي:

الشكل 4.2. معدلات النمو القطاعية 2010-2013

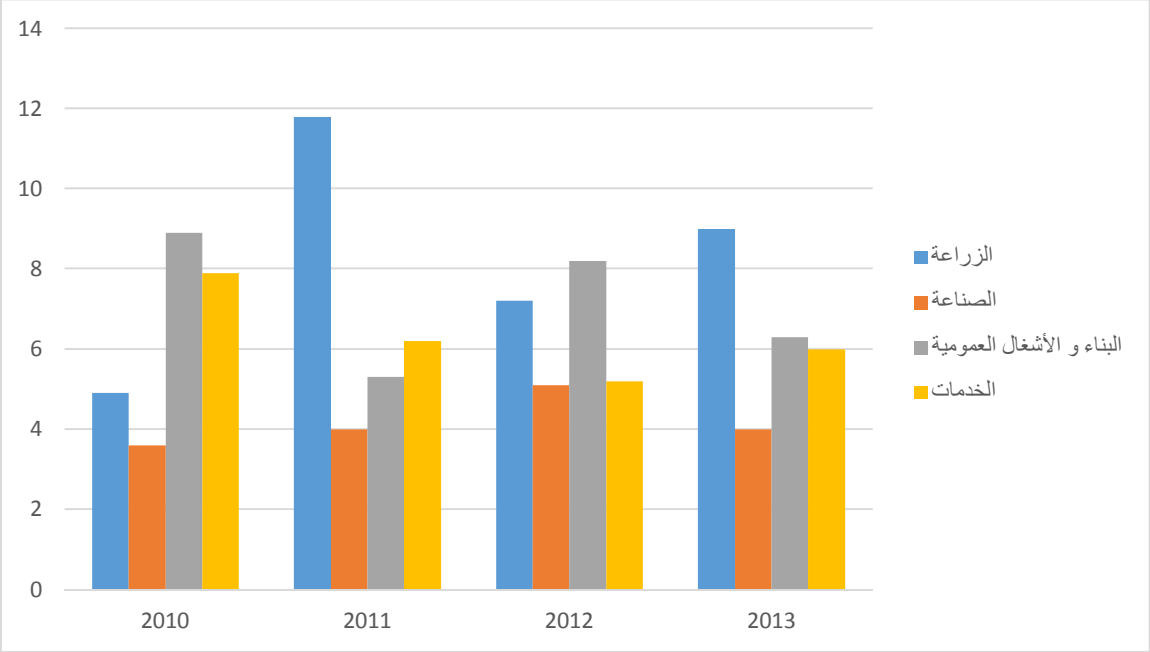

Source : World Bank. World Development Indicators.(2015).

أ.الزراعة: خصص لهذا القطاع ضمن برنامج 2010-2014 حوالي 1000مليار دج كدعم مباشر، و هي فيمة جدمرتفعة تتجاوز ما استفاد منه هذا القطاع منذ سنة 2001 كدعم مباشر و الذي قدر بحوالي 400مليار دج، إلا أن ذلك لم يساهم يالشكل الكافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة و لكنها ذات تطايرية كبيرة، و ذلك لعدم وجود استراتجية واضحة يخضع لها نشاط قطاع الزراعة تضمن له التطور و النمو متجاوزة التأثيرات الكبيرة لتغير الظروف المناخية التي تبقى في ظل غياب هذه الاستراتجية هي العامل الأكثر تأثيرا في نشاط هذا القطاع و المفسرة لتلك التقلبات.

ب-الصناعة: حقق قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات الذي خص بدعم مباشر قدر بحوالي 650 مليار دج معدلات نمو موجبة متذبذبة في الفترة 2010-2014،و ذلك يعود بالأساس إلى تراجع مساهمة العديد من القطاعات الصناعية و خصوصا قطاعي الحديد و الصلب و مواد البناء، لكن هذه

القطاعات تعافت تدريجيا سنة 2012 بحوالي 2 نقاط مئوية، لكنها عاودت الإنخفاض سنة 2013 بنفس النسبة بسبب التذبذب المسجل في معدلات نمو كل من: قطاع الجلود و الأحذية، قطاع النسيج و قطاع الحديد.

ج–البناء و الأشغال العمومية: استمر قطاع البناء و الأشغال العمومية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة و متذبذبة نتيجة ارتفاع ما خصص له من أرصدة مالية وصلت إلى 6448 مليار دج، لكن المقارنة بين حجم ما خصص للقطاع من جهة و ما حقق من ناتج إضافي له من جهة أخرى يبرز وجود فجوة كبيرة تدل على أن الإنفاق على هذا القطاع و الذي يتمثل في الاستثمار العام لا يزال يتميز بعدم الكفاءة.

د–الخدمات: انعكس تطور مستوى المعيشة في الجزائر بالايجاب على أداء الخدمات خصوصا على مستوى الإدارات العمومية الذي تزايدت حصته من إجمالي من إجمالي الناتج المحلي بوتيرة متصاعدة لتصل سنة 2013 إلى 17% مقارنة بحوالي 21% بالنسبة لقطاع خارج الإدارات العمومية، و في ذلك انعكاس لما جاء في البرنامج الخماسي من تركيز على تحسين الخدمة العمومية و تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أما فيما يخص البطالة فقد شهدت في هذه الفترة تسجيل معدل لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب مابين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، حيث أنه على الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتي 2010-2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000 عامل و بالتالي فإن برنامج توطيد النمو لم لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة و الجدول التالي يضح تطور معدل البطاة خلال هذه الفترة

الجدول6.2.تطور معدل البطالة في الفترة 2010–2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	10	10	11	9.8

Source : World Bank. World Development Indicators.(2015).

أما الاستثمار فاستمر حجمه الذي يرتبط ارتباطا وثيقا في الاقتصاد الجزائري بالاستثمار العام، في الارتفاع تماشيا مع الارتفاع الكبير في مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خصوصا على مستوى

جانب المنشآت الأساسية الذي حظي بحوالي 6448 مليار دج، حيث كان ذلك نتيجة الارتفاع في صافي المخزون بحوالي 150 بين سنتي 2010و 2013 مقابل ارتفاع ب 30% خلال نفس الفترة.

الجدول 7.2. تطور حجم الاستثمار و الادخار 2010-2013 (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013
حجم الاستثمار	4968.1	5477.5	6243.3	7168.2
حجم الإدخار الوطني	5810.3	6963.2	7611.0	7645.8

Source : World Bank. World Development Indicators.(2015).

أما التعليم فقد وصلت نسبة المتمدرسين إلى 98% في سنة 2011، كما وصل عدد المتمدرسين في الفترة الممتدة بين 2009 و 2010 إلى حوالي 1170645 تلميذ و بلغت نسبة الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات إلى 98% ، و حسب معطيات وزارة التربية الوطنية لسنة 2012 قدرت النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس في محلة التعليم الابتدائي ب 117.7% و في التعليم الثانوي 97.61% و بالنسبة للتعليم العالي بلغت 31.46% لنفس السنة، و قد وصلت نفقات التعليم العام من الناتج المحلي الاجمالي ب 4.34%،و حسب وزارة التكوين التكوين و التعليم المهنيين ، بلغ عدد الطلبة المسجلين في الطور الجامعي 1.230 مليون خلال عام 2010، و تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 92 مؤسسة للتعليم العالي، و أكثر من 1000 مخبر بحث، و تضم 30 مركز، و 47000 أستاذ و 1300000 طالب في سنة 2012.

أما فيما يخص مؤشر الصحة فقد انخفض معدل وفيات الرضع بشكل كبير ليبلغ 29 وفاة لكل 1000 مولود سنة 2009 ليصل سنة 2013 إلى 19 مولود. أما متوسط العمر المتوقع عند الولادة فقد ارتفع من 74 سنة 2012 ليصل سنة 2013 إلى 77 سنة.و قد أولت الجزائر اهتماما بالغا بفئة الشباب و الذي تتراوح أعمارها بين 15 و 59 و تشكل بنسبة تقدر بحوالي أكثر من 63.6% من مجموع السكان، حيث يعتبر هذا الأخير مورد بشري هام.

و بخصوص قطاع المياه فقد تم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار قصد إنجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية و أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب و تطهير و حماية بعض

المدن من الفيضانات. ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار ستتم تعبئته في السوق المالية من أجل استكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

المبحث الثالث: واقع تنافسية الاقتصاد في الجزائر

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس قدرة الدول و أداة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصاديتهم، خاصة في ظل التحديات و الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: التنافسية الجزائرية حسب المؤسسات الدولية

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، ثم إلى المرتبة 100 في تقرير سنة(2013-2014)، حيث تمكنت من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ب 21 مركزا لتحتل المرتبة 79 عالميا. لتتراجع الجزائر في الترتيب العالمي حسب تقرير التنافسية العالمي 2015-2016 لتصل إلى المرتبة 87 و تتراجع بثمانية مراتب و حصلت على تنقيط 4 من أصل سبعة و جاءت الجزائر في مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات التي يعتمد عليها المنتدى العالمي لإعداد التصنيف العالمي ، و التي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول 8.2.مرتبة الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي(2015-2014)/(2016-2015):

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2015-2014		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2016-2015		
	المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)	المرتبة (1-140)	النقاط (1-7)	فرق الأداء
تصنيف التنافسية الإجمالي	79	4.1	87	4.0	8
المتطلبات الأساسية	65	4.6	82	4.4	17
1-مؤشر المؤسسات	101	3.4	99	3.5	+2
2-مؤشر البنية التحتية	106	3.1	105	3.1	+1
3-مؤشر الاقتصاد الكلي	11	6.4	38	5.3	27

4-مؤشر الصحة و التعليم	81	5.6	81	5.6	0
معززات الكفاءة	125	3.3	117	3.4	+8
1-مؤشر التعليم العالي و التدريب	98	3.7	99	3.7	1
2-مؤشر كفاءة سوق السلع	136	3.5	134	3.5	+2
3-مؤشر كفاءة سوق العمل	139	3.1	135	3.2	+4
4-مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.7	135	2.8	+2
5-مؤشر الاستعداد التكنولوجي	129	2.6	126	2.6	3
6-مؤشر حجم السوق	47	4.4	37	4.7	+10
عوامل التطور و الابتكار	133	2.9	124	3.0	+9
1-مؤشر تطور بيئة الأعمال	131	3.2	128	3.3	3
2-مؤشر الابتكار	128	2.6	119	2.8	+9

Source : Based on World Economic Forum; *The Global Competitiveness Report*: 2014-2015, 2015-2016; www.weforum.org/gcr

و حسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى:

تراجعت الجزائر للمرتبة 87 في تصنيف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بالفترة التنافسية لسنة 2015-2016 و بذلك خسرت الجزائر 8 مراتب مقارنة بتصنيف العام الماضي الذي احتلت فيه المركز 79. و جاء ترتيب الجزائر في مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات التي وضعها التقرير لإعداد التصنيف السنوي، و يقيس هذا الأخير العوامل التي تسهم في دفع العجلة الإنتاجية و الإزدهار ل 140 دولة حول العالم، و يعتمد على ثلاث مؤشرات رئيسية لقياس مدى تنافسية الدولة عالميا، و هي المتطلبات الأساسية للاقتصاد، و العوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد، و عامل التطور و الإبتكار. و يندرج تحت تلك المؤشرات الثلاثة 12 مؤشرا فرعيا و تتفرع منها مؤشرات أخرى أكثر تفصيلا.

أ- المتطلبات الأساسية: و التي تشمل المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة و التعليم. حيث احتلت الجزائر فيما يخص مؤشر المؤسسات المرتبة 99 و بعلامة 3.5 من سبعة في تقرير سنة 2015-2016 مقارنة ب101 في العام 2014-2015 و بذلك لم تحقق تقدما كبيرا فيما يخص هذا المؤشر نظرا لتراجع أغلب المؤشرات المكونة له، و من أبرزها مؤشر شفافية السياسات الحكومية و التي كان ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير 107، حيث تراجع ترتيبها حسب هذا المؤشر الفرعي

ب 15 مرتبة، و حسب مؤشر البنية التحتية فقد احتلت الجزائر المرتبة 105 بعلامة 3.1 لتقرير 2015 مقابل 106 بنفس العلامة لعام 2014 و هذا يرجع إلى التغير الطفيف الحاصل في مؤشر جودة البنى التحتية للموانئ و الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 111 بعدما كانت 117في سنة 2014-2015، و كذلك حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرق و المواصلات و الذي قدر ب 107 مرتبة ليحقق المرتبة 105 سنة 2015-2016.

و من الملاحظ أنه هناك تراجع في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 11 خلال 2014-2015 إلى المرتبة 38 سنة 2015-2016 ليسجل تراجعا قدر ب 27 مرتبة و السبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، أما فيما يخص مؤشر الصحة و التعليم فسجل ثبات ملحوظ خلال السنتين و الذي قدر ب 81 مرتبة.

ب–العوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد: بالنسبة لهذه المجموعة فلقد سجلت الجزائر تقدما ضئيلا ب 8 مراكز حيث كانت ضمن المرتبة 125 خلال العام 2014-2015 لتتقدم إل الرتبة 117 خلال العام 2015-2016، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد على الكفاءة و الفعالية في استخدام الموارد و ليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية و البنية التحتية الجيدة ، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تقدما كمايلي:

لقد سجلت الجزائر في مؤشر التعليم العالي و التدريب مرتبة 99 مقارنة بالمرتبة 98 في عام 2014-2015 متراجعة برتبة واحدة و يرجع هذا التراجع الطفيف لتراجع المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر،و فيما يخص مؤشر كفاءة السوق السلع فنلاحظ تقدم مقدر بمرتبتين فقد احتلت المرتبة 136 في 2014-2015 لتكون 134 في 2015-2016 و هي مرتبة متدنية و لا ترقى إلى المستوى المطلوب و هي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، ثم نأتي لمؤشر كفاءة السوق و الذي حقق تقدما قدر ب 4 مراتب فبعدما كان 139 في 2014-2015 ليصبح 135 في عام 2015-2016 و السبب في ذلك يعود إلى الالتقدم البسيط في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر و لعل من أبرزها مؤشر الأجولر و الإنتاجية حيث تقدم ترتيب الجزائر بمرتبة واحدة لتحتل المرتبة 122 مقارنة بالمرتبة 123 في العام 2014-2015، أما مؤشر تطور الأسواق المالية فاحتلت الجزائر المرتبة 135 من بين

140 دولة مشاركة في التقرير متقدمة بذلك بمرتبتين عن ترتيب العام 2014-2015، و يرجع هذا التغير الطفيف للتغير بعض المؤشرات الفرعية، و بالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

وقد احتلت الجزائر في مؤشر الاستعداد التكنولوجي المرتبة 126 بحيث تقدمت ب 4 مراتب بعدما كانت 129 و هذا يرجع للتقدم البسيط في المؤشرات الفرعية، و قد حققت الجزائر تقدما مقدرا ب 10 مراتب و ذلك في مؤشر حجم السوق فبعدما كانت في المرتبة 47 في عام 2014-2015 لتصل إلى 37 عام 2015-2016، و على العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر من بين المحفزات على الاستثمار، لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية و ذلك لمحدودية السوق المحلية.

ج-ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل التطور و الإبداع: لقد تقدم ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة ب 9 مراتب مقارنة بترتيب العام 2014-2015 لتحتل بذلك المرتبة 124 من بين 140 مشاركة في التقرير، و السبب في ذلك يعو إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

فبالنسبة لمؤشر تطور بيئة الأعمال فقد سجل تقدم طفيف ب3 مراتب ليصل إلى المرتبة 128 في الترتيب العام أما فيما يخص مؤشر التطور و الابتكار فقد حقق تقدما ب 9 مراتب ليسجل المرتبة 119 خلال عام 2015-2016 مقارنة بترتيب عام 2014-2015 و الذي كان 128، حيث تقدمت مؤشراته الفرعية حيث يرجع هذا للتغير الحاصل في المؤشرات الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات و المؤسسات الصناعية في البحث و التطوير الذي تقدم بمرتبة واحدة ليسجل المرتبة 136 و كذلك تقدم مؤشر القدرة على الابتكار ب 17 مرتبة المرتبة 126 في 2015-2016.

كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر و بالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات، و بالتالي قد تراجع ترتيبنا في هذه السنة بسبب جمودنا و عجزنا عن تحسين مستوى أدائنا و الاستمرتر في عجلة النمو في الوقت الذي يتحسن فيه وضع دول أخرى، فيمكن القول أن الجزائر في هذا التقرير في تراجع فعلي بجانب التراجع الناجم عن تقدم دول اخرى.

المطلب الثاني: سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

يعد بناء و تنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات و تغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية الى اقتصاد السوق غملية شاقة و صعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات و استراتيجيات بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية و الخدمية، و اتباع السياسة الاقتصادية و الإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، و كذلك وضوح وشفافية القوانين و التشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، و من أهم السياسات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري مايلي:[7]

1-العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و جذب لاستثمارات الاجنبية: وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية و الاجنبية و يكون متسم بالشمولية و المرونة و الوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات و إدارتها، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

2-إصلاح القطاع العام و تسريع عمليات الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها و ذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين و الإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج و الاستثمار و التصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي و الإشرافي و التنظيمي للحكومة.

[7]- ريحان الشريف،هوام لمياء(2013)،دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة العدد(36)،ص 89.

3-تثمين الثروات و الموارد الاقتصادية: و يكون ذلك بتحفيز و تشجيع استغلالها و تحويلها و هو شأن الصناعة البيتروكيماوية و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و هي قطاعات مولدة للثروة و مناصب الشغل و الصادرات الجديدة.

4-تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: و يكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية و مالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

5-**مواصلة إصلاح السياسة النقدية:** و هذا للوصول الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، و يكون ذلك من الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الإشراف بما يتلائم مع المعايير الدولية.

6-تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق البنمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، و يكون ذلك من خلال إعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال ايجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة لتعامل بالأوراق المالية.

7- تطوير سوق العمل الجزائري: إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائمو إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج المتعلقة بتطوير و تأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل و التدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلائم مع سوق العمل.

8- تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية: و يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية خدمات البنية التحتية و محاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا بالإضافة إلى

تطوير وتفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها و نوعيتها لما للدور الهام الذي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية.

9- **الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا:** يلعب هذا القطاع دور هام في عملية التنمية الاقتصادية و تحسين جودة الانتاج و تعظيمه و رفع مستولى الانتاجية، و يكون ذلك من خلال ايجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنافسية و التنمية.

10- تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي: يعتبر تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة و تحسن الإنتاجية و القدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار و الشركات و قانون الجمارك و الضرائب و قانون المنافسة ومنع الاحتكار و قانون استقلال القضاء....الخ.و إنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات و المقاييس...الخ.

11-**المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية:** و ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة و بالتالي اقتراح طرق التقوية و الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام. فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات.

خاتمة

المتتبع لوضعية التوازنات الكلية في الجزائر بعد المرور نحو اقتصاد السوق يجدها قد عرفت اختلالا كبيرا سواء في الموازين الداخلية أو الخارجية، و هو ما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و إعادة جدولة الديون الخارجية ما جعلها تخضع لشروط كثيرة من أهمها ضرورة العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة و هو ما تم بالفعل ، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.و احتلت مراتب متقدمة في تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصاد العالمي في هذا المجال. و بالرغم من هذا و في ظل التحولات و التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي و ازدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، على الاقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلائم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و حيث أن تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تأخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

الفصل الثالث:

نوعية المؤسسات والتنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة

نظرا لضعف أو انعدام الموارد الداخلية المتوافرة لتمويل الاستثمارات والخدمات العمومية في الدول النامية بسبب ضعف المداخل ومعدل الادخار المحلي، تحاول هذه الدول البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية وضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي. ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر احد المصادر الخاصة الخارجية الأكثر استقرارا والأكثر أهمية في هذه الإستراتيجية، اذ يمكنه إعطاء دفعة البدء للنمو وإنشاء حلقة ايجابية يكون لها آثار متعاقبة، إذ ان ارتفاع الإنتاجية سيؤدي إلى تحسن التنوع الاقتصادي، ومن ثمة زيادة الاستقرار الكلي للاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية المختلفة. ولكن لكي تتحقق هذه النتائج الايجابية، يجب على الدول ان توفر محيطا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ملائما لتحريك هذه الحلقة وضمان استدامتها، أو بمعنى أكثر وضوحا يجب توفير العديد من المحددات الأساسية كعناصر جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أهم هذه العناصر نوعية المؤسسات المتواجدة في هذه البلدان وبالخصوص في الجزائر، فرغم الإجراءات الكثيرة التي تبنتها السلطات العمومية لتعزيز بيئة الاستثمار في السنوات الأخيرة، فلا زال حجم الاستثمارات الأجنبية يعد ضعيفا ويبقى قطاع المحروقات القطاع الرئيسي الذي يستحوذ بصفة دائمة على نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات، وقد توصلت العديد من الدراسات السابقة أنه ضمن العديد من المحددات فان نوعية المؤسسات تلعب دورا أساسيا في جاذبية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وكمحدد أساسي لاتخاذ القرار لدى المستثمرين الأجانب ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى تطور المؤسسات في الدول العربية وهذا في المبحث الأول لننتقل إلى المبحث الثاني لنعرض وضعية الجزائر حسب أهم المؤشرات المؤسساتية ، ثم لنتطرق في المبحث الثالث إلى تحليل دور نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر .

المبحث الأول: تطور المؤسسات في الدول العربية

يقاس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية أهمها بيت مؤشرات بيت الحرية، ومؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية، ومؤشرات الحاكمية ومؤشرات إدارة الحكم وفي مايلي تطور المؤسسات في الدول العربية حسب هذه المؤشرات.

المطلب الأول: حسب مؤشرات بيت الحرية

يبين الجدول التالي حالة المؤسسات في الدول العربية حسب مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية، الذي يوضح أن الدول العربية حسب قيمة متوسط مؤشر الحقوق السياسية هي غير حرة.

فعلى الرغم من تحسن قيمة المؤشر للدول العربية في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من 5.9 لعام 2008 إلى 5.7 في عام 2011، ألا أن بقيت أعلى من 5 وهو الحد الأدنى لاعتبار الدولة غير حرة.

و يشير نفس الجدول كذلك إلى أن عدد الدول العربية غير الحرة قد ارتفع من 15 دولة عربية في عام 2008 إلى 16 دولة في عام 2010 ثم عاد إلى 15 دولة في عام 2011.

الجدول رقم 1.3 مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية

	2008	2009	2010	2011
المتوسط	5.9	5.9	5.7	5.7
دول حرة **2.5-1.0**	0	0	0	0
حرة جزئيا **5.0-2.5**	6	5	5	6
دول غير حرة **7-5.0**	15	16	16	15

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013).سجل تطورات المؤسساتية .أوراق بحثية، العدد(46)،ص12.

فقد تحسن تصنيف تونس من دولة غير حرة إلى دولة حرة جزئيا منذ عام 2010، حيث انخفضت قيمة مؤشر الحقوق السياسية لتونس من 7 في عام 2009 إلى 3.0 في عامي 2010 و2011.

في حين تراجع تصنيف دولة البحرين من دولة حرة جزئيا في عام 2007 إلى دولة غير حرة في عام 2008، وبقيت كذلك حتى عام 2011، حيث زادت قيمة مؤشر الحقوق السياسية لدولة البحرين من 5.0 لعام 2007 إلى 6.0 لعام 2008، وبقي على نفس القيمة حتى عام 2011.

ويختلف وضع الدول العربية من حيث الحريات المدنية، حيث يلاحظ من الجدول التالي أن متوسط قيمة مؤشر الحريات المدنية لبيت الحرية للدول العربية قد انخفض من 5.5 للفترة 2000-2005 إلى 5.2 للفترة 2006-2010 ، غير أن متوسط قيمة هذا المؤشر للدول العربية قد ارتفع من 5.2 في عام 2010، إلى 5.4 في عام 2011، أي أن الحريات المدنية في الدول العربية قد تراجعت في عام 2011 عما كانت عليه في عام 2010، وقد انعكس هذا على على توزيع الدول العربية حسب مستوى الحريات المدنية.

فقد انخفض عدد الدول العربية المصنفة على أنها دول غير حرة من 13 دولة للفترة 2000-2005 إلى 6 دول خلال الفترة 2006-2010، ثم زاد عدد هذه الدول إلى 9 في عام 2011. أي أن مستوى الحريات المدنية قد تراجع في عام 2011.

الجدول رقم 2.3 مؤشر الحريات المدنية للدول العربية 1972-2011

	1972-1980	1981-1989	1990-2000	2001-2005	2006-2010	2008	2009	2010	2011
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	5.3	5.6	5.7	5.5	5.2	5.2	5.2	5.2	5.4
دول حرة 2.5-1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حرة جزئيا 5.0-2.5	11	9.0	6.0	8.0	15.0	15.0	15.0	15.0	12.0
دول غير حرة جزئيا 7-5.0	12	13	15	13	6.0	6.0	6.0	6.0	9.0

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013)نفس المرجع السابق،ص13.

و يشير الملحق رقم (1) إلى أن الدول المصنفة على أنها دول غير حرة للفترة 2007-2010 هي العراق وليبيا والسعودية والصومال والسودان وسوريا. وقد تراجعت الحريات المدنية في عام 2011 في كل من اليمن والإمارات العربية المتحدة وجزر القمر لتصبح غير حرة حسب تصنيف بيت الحرية للحريات المدنية، متطابقا مع ما جاء في الملحق رقم (1). و لم تصنف أي من الدول العربية بين الدول الحرة حسب مؤشر الحريات المدنية هذا.

وعند النظر إلى مؤشر بيت الحرية المركب من المؤشرين السابقين كما هو موضح في الجدول التالي، فإنه يلاحظ أن عدد الدول العربية التي يمكن وصفها بأنها حرة جزئيا كان أربعة دول في عام 2010، ارتفع إلى 5 دول في عام 2011 وهي جزر القمر والكويت ولبنان والمغرب وتونس، التي كانت الأخيرة غير حرة في عام 2010.

ويشير نفس الجدول إلى أن أيا من الدول العربية لم تكن حرة منذ عام 1972 وأن عدد الدول الحرة جزئيا ارتفع ليصل أقصاه عام 2007 (9 دول) ثم تراجع ليصل إلى 4 دول في عام 2010 ومن ثم ارتفع إلى 5 دول في عام 2011. كما يلاحظ أن الدول العربية التي ظلت تصنف على أنها حرة جزئيا طوال العقدين الماضي ينهي فقط جزر القمر والكويت.

الجدول رقم 3.3 المؤشر المركب لبيت الحرية

	1972-1980	1981-1989	1990-2000	2001-2005	2006-2010	2008	2009	2010	2011
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	5.5	5.6	5.9	5.7	5.5	5.5	5.5	5.6	5.6
دول حرة 1.0-2.5	0	0	0	0	0	0	0	0	0
حرة جزئيا2.5-5.0	5	2	2	4	3	8	5	4	5
دول غير حرة 5.0-7	16	19	19	17	18	12	16	17	16

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013)نفس المرجع السابق ص14،

خلاصة القول أن الدول العربية بشكل عام تعاني من ضعف المؤسسات مقاسة بمؤشرات الحرية، وأن ضعف الحقوق السياسية هو الغالب، في حين أن أغلب الدول العربية كانت من الدول الحرة جزئيا من حيث الحريات المدنية.

المطلب الثاني: حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية

يبين الجدول التالي حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل الدولي للمخاطر القطرية ، حيث يلاحظ تحسن حالة المؤسسات في الدول العربية خلال الفترة 1984-1990 الذي يدل على مؤسسات متدنية للغاية إلى 63.0 للفترة 2006-2010 والذي يدل على مؤسسات متوسطة. ومع أن قيمة المؤشر تبين تر اجعا مستمرا خلال الفترة 2006-2010، حيث انخفض المؤشر وبشكل سنوي من 63.7 في عام 2006 إلى 62.1 في عام 2010، إلا أن حالة المؤسسات بقيت متوسطة.

الجدول رقم 4.3 حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل للمخاطر القطرية

حالة المؤسسات	1984-1990	1990-2000	2004-2005	2006-2010	2008	2010
متوسط	43.5	57.2	62.3	63.0	62.8	62.1
متدنية للغاية أقل من 50	11	4	4	3	3	3
متدنية 50-60	5	2	0	2	2	4
متوسط 60-70	1	11	7	6	6	3
70-80...	0	1	7	7	7	8
متقدمة 80-100	0	0	0	0	0	0
المجموع	17	18	18	18	18	18

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013)نفس المرجع السابق ،ص14،

كما يبين الجدول رقم 6 أن عدد الدول ذات المؤسسات المتدنية للغاية كان 3 دول في عام 2010 هي العراق والصومال والسودان، أما الدول ذات المؤسسات المتدنية فقد كانت 4 دول في عام 2010 هي مصر ولبنان وسوريا واليمن.

المطلب الثالث: حسب مؤشر الحاكمية

يلخص الجدول التالي الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية للفترة 1995-2010. حيث يلاحظ تدني وضع المؤسسات في الدول العربية على مؤشر الحاكمية، فلم تحقق أي من الدول العربية قيمة موجبة لهذا المؤشر. أي من المؤسسات في جميع الدول العربية كانت ضمن الدول التي تصنف مؤسساتها بالمتدنية للغاية، فقد زاد عدد الدول التي تصنف مؤسساتها بالمتدنية للغاية من 6 دول للفترة 1996-2000 إلى 9 دول للفترة 2006-2010. ثم إلى 10 دول في عام 2010. في حين تراجع عدد الدول التي كانت تصنف مؤسساتها بالمتدنية من 12 دولة للفترة 1996-2000 إلى 9 دول للفترة 2006-2010 وإلى 8 دول في عام 2010.

الجدول رقم 5.3 الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية

الفترة	2000-1998	2005-2001	2010-2006	2010
متدنية للغاية 1.0-2.5	6	7*	9**	10***
متدنية 1.0-0.0	12	11	9	8
متوسطة 0.0-1	0	0	0	0
متقدمة 1-2.5	0	0	0	0
المجموع	18	18	18	18

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013)نفس المرجع السابق ، ص17،

وقد كان وضع الدول العربية على مؤشر التتغيير والمساءلة هو الأدنى، حيث كانت قيمة هذا المؤشر النوعي في جميع الدول العربية أقل من الصفر وكان عدد الدول العربية التي تصنف مؤسساتها حسب مؤشر التعبير والمساءلة على أنها متدنية للغاية 12 دولة في عام 2010 كما كان وضع التعبير والمساءلة في باقي الدول العربية وعددها 9 متدن و لم تحقق أي من الدول العربية المستوى المتوسط على هذا المؤشر الفرعي منذ عام 1996.كما يبين الجدول رقم (6).

الجدول رقم 6.3 حالة الدول العربية حسب مؤشر التعبير والمساءلة

الفترة	2000-1996	2005-2002	2010-2006	2009	2010
متدنية للغاية -2.5-_1.0	8	10	12	14	12
متدنية -1.0-0.0	13	11	9	7	9
متوسطة 0.0-1	0	0	0	0	0
متقدمة 1-2.5	0	0	0	0	0
المجموع	21	21	21	21	21

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013)نفس المرجع السابق ، ص17،

وكان وضع الدول العربية أفضل بكثير على مؤشر محاربة الفساد على الرغم من تراجعه خلال الفترة 1996-2010، حيث يبين الجدول أن عدد الدول العربية التي عانت من مستوى متدن للغاية لمحاربة الفساد قد زاد من 3 دول للفترة 1996-2000 إلى 6 دول في عام 2010، كما نقص عدد الدول العربية التي تتمتع بمستوى متوسط لمحاربة الفساد من (7) دول في الفترة 1996-2000 إلى (6)دول في عام 2010، ونقص عدد الدول العربية التي حققت مستوى متدن لمكافحة الفساد من 11 دولة للفترة 1996-2000 إلى 8 دول في عام 2010. أما الدول التي تمتع بمستوى متقدم لمحاربة الفساد، فقد زاد من صفر للفترة 1996-2000 إلى دولتين للفترة 2002-2005 ونقص إلى دولة واحدة في عام 2010.

الجدول 7.3 حالة الدول العربية حسب مؤشر محاربة الفساد للفترة 1996-2000

	1996-2000	2005-2002	2010-2006	2009	2010
متدنية للغاية – 1-_2.5	3	3	4	4	6
متدنية -1صفر	11	10	10	9	8
متوسطة صفر-1	7	6	5	6	6
متقدمة 2.5-1	0	2	2	2	1
المجموع	21	21	21	21	21

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013)نفس المرجع السابق ،ص18،

وعند التركيز على الفترة 2009-2010، يلاحظ أن قيمة مؤشر مكافحة الفساد قد تراجع في كل جيبوتي ومصر ولبنان وموريتانيا، إلا أن مستوى مكافحة الفساد في هذه الدول بقي ضمن المستوى المتدني، قد تراجع وضع سوريا من متدن إلى متدن للغاية، أما وضع تونس فقد تراجع من متوسط إلى متدن، كما يبين الملحق(2).

كما تراجعت قيمة المؤشر في بعض الدول العربية ذات المستوى المتدني للغاية مثل: ليبيا والسودان واليمن، كذلك تراجعت قيمة المؤشر بين بعض الدول العربية التي تتمتع بمستوى متوسط من مكافحة الفساد مثل البحرين والأردن والكويت وعمان.

كما تراجع وضع الإمارات العربية من مستوى متقدم إلى جيد، وتراجعت قيمة المؤشر لدولة قطر بشكل طفيف لتبقى بالمستوى المتقدم وتحل المرتبة الأولى في مكافحة الفساد، تلتها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت فعمان. الملحق رقم (2).

وفي مجال فعالية الحكومة، فإن الجدول التالي يبين تراجعا طفيفا في أداء الدول العربية، حيث زاد عدد الدول العربية التي تعاني من مستوى متدن للغاية في فعالية الحكومة من 4 دول للفترة 1996-2000 إلى 5 دول في عامي 2009 و2010، وزاد عدد الدول التي تعاني من مستوى متدن على مؤشر فعالية

الحكومة من 8 دول للفترة 1996-2000 إلى 9 دول لعامي 2009 و2010. ونقص عدد الدول التي تتمتع بمستوى متوسط لفاعلية الحكومة من 9 دول خلال الفترة 1996-2000 إلى 7 دول في عام 2010، وحققت قطر مستوى متقدما لفاعلية الحكومة لعام 2009، ثم تراجعت إلى مستوى المتوسط في عام 2010. ويشير الملحق رقم (3) أن قيمة مؤشر فعالية الحكومة قد تراجع في معظم الدول العربية، بغض النظر عن تصنيفها ما بين عامي 2009 و2010، ويلاحظ عدم تحسن قيمة المؤشر إلا في عدد قليل جدا من الدول العربية وقد كان التحسن بشكل جزئي و لم يؤثر على مستوى فعالية الحكومة في هذه الدول، حيث ارتفعت قيمة المؤشر للجزائر من 0.59 إلى 0.56 والعراق من سالب 1.26 إلى سالب 1.23، ولبنان من سالب 0.67 إلى سالب 0.34، كذلك فقد تحسن مستوى فعالية الحكومة اليمينية من سالب 1.12 إلى سالب 1.03.

الجدول رقم 8.3 وضع الدول العربية حسب مؤشر فعالية الحكومة للفترة 1996-2010

	2000-1996	2005-2002	2010-2006	2009	2010
متدنية للغاية -2.5_-1	4	5	6	5	5
متدنية -1_صفر	8	9	8	9	9
متوسطة صفر_1	9	7	7	6	7
متقدمة 2.5_1	0	0	0	1	09
المجموع	21	21	21	21	21

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013)نفس المرجع السابق ،ص19.

المبحث الثاني: وضعية الجزائر حسب أهم المؤشرات المؤسساتية

تؤثر المؤسسات على التنمية الاقتصادية لكونها المحدد الأهم لطرق التبادل بين الأفراد والمنظمات في المجتمع، وفسادها وتأخرها يعني بالضرورة تراجع عملية التنمية وإعاقتها.

المطلب الأول : مؤشرات الحوكمة

إن وضعية الجزائر حسب ترتيب مؤشرات الحوكمة الستة والتي تتراوح بين [-2.50 كحد أدنى و+2.50 كحد أعلى] الصادرة عن البنك الدولي والمتمثلة في: المساءلة والتعبير، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات، سيادة القانون وضبط الفساد، خلال الفترة الزمنية 1996-2012 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 9.3 مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 1996-2012.

السنوات	المساءلة والتعبير	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
1996	1.27-	1.86-	0.95-	0.77-	1.19-	0.48-
1998	1.38-	1.96-	0.81-	0.72-	1.18-	0.97-
2000	1.21-	1.50-	0.96-	0.69-	1.17-	0.95-
2002	1.12-	1.70-	0.61-	0.59-	0.59-	0.94-
2003	1.14-	1.78-	0.61-	0.55-	0.54-	0.67-
2004	0.82-	1.37-	0.52-	0.54-	0.55-	0.63-
2005	0.76-	0.93-	0.44-	0.43-	0.70-	0.42-
2006	0.92-	1.12-	0.52-	0.58-	0.64-	0.49-
2007	1-	1.13-	0.60-	0.62-	0.71-	0.52-
2008	0.99-	1.09-	0.61-	0.79-	0.71-	0.56-
2009	1.06-	1.22-	0.58-	1.07-	0.76-	0.55-
2010	1.03-	1.26-	0.48-	1.17-	0.75-	0.49-
2011	1.02-	1.36-	0.58-	1.19-	0.82-	0.56-
2012	0.91-	1.34-	0.55-	1.29-	0.79-	0.54-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي WGI.

أما المؤشرات الحوكمة الستة وحسب الجدول السابق فقد سجلت الجزائر تقديرات سالبة على سلم التقديرات طيلة فترة الدراسة 1996-2012 وخاصة تلك المتعلقة بالاستقرار السياسي وغياب العنف ونوعية المنظمات عام 2012 حيث سجلت -1.34 و-1.29 على التوالي، وهو الأمر الذي يعكس نوعية متدنية للمؤسسات في الجزائر.

من خلال الترتيب المئوي الذي يتراوح بين [0 كحد أدنى- 100 كحد أعلى] صنفت الجزائر في الربع الأخير [0-25] دولة خلال السنوات 1996، 1998، 2000، 2008 و2009 فيما يتعلق بالمساءلة والتعبير والاستقرار السياسي. كذلك فيما يتعلق بنوعية التنظيمات تحتل الجزائر أيضا الربع الأخير من الدول، أما بالنسبة لفعالية الحكومة، ضبط الفساد وسيادة القانون حيث صنفت في الربع الثالث من الدول ما بين 25-50 منذ سنة 2002 حيث عرفت هذه المؤشرات ترتيب نحو التحسن مع التذبذب.

الجدول رقم 10.3 الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة حسب الجزائر، المغرب، تونس ومصر سنة 2012.

الدولة	المساءلة والتعبير	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
الجزائر	23	09	34	09	26	36
المغرب	43	32	53	50	49	42
تونس	29	22	56	45	51	53
مصر	27	08	25	33	40	34

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي WGI.

يظهر من الجدول أعلاه أن الوضع المقارن لمؤشرات الحوكمة في الجزائر لسنة 2012 سيئ مقارنة بجيرانها المغرب، تونس ومصر، فبينما سجلت الجزائر وضع مقارن ضعيف [10-25] على مستوى مؤشرات المساءلة والتعبير، الاستقرار السياسي ونوعية المنظمات، ووضع مقارن متوسط [25-50] بالنسبة لفعالية الحكومة، سيادة القانون وضبط الفساد، سجلت تونس وضع مقارن جيد [50-75]

بالنسبة لثلاث مؤشرات فعالية الحكومة، سيادة القانون وضبط الفساد، أما المغرب فقد سجلت وضع مقارن جيد بالنسبة لفعالية الحكومة ونوعية التنظيمات وسيادة القانون في حين سجلن وضع مقارن متوسط بالنسبة لضبط الفساد، المساءلة والتعبير والاستقرار السياسي، أما مصر فقد سجلت وضع مقارن متوسط بالنسبة لجميع المؤشرات ما عدا الاستقرار السياسي وغياب العنف أين سجلت 8 نقاط من مجموع 100 وهو ما يشير إلى غياب الاستقرار السياسي وانتشار العنف بالدولة.

وفقا لهذه المؤشرات ينظر إلى الجزائر على أنها غير مستقرة سياسيا يهيمن عليها الفساد. المستثمرون يتوقعون بأن هذه الدولة تتميز بلوائح غير ملائمة وأجهزة تنظيم عاجزة، وفي هذا المجال الجزائر التي لا تعتبر كدولة قانون، كون ليس لديها مؤسسات قادرة على إدارة النزاعات الداخلية، خاصة جهاز قضائي مستقل ونظام قائم على شفافية ديمقراطية. البيروقراطية المعقدة وغياب الثقة في النظام القضائي .من أجل تسوية المنازعات التجارية المحتملة هي أيضا تعتبر عقبات أمام الاستثمار في الجزائر. وبالتالي لا يمكن للجزائر تحقيق النمو المنشود بمجرد تطبيق وصفات جاهزة وإحداث تغيير في سياستها، ولكن لابد من القيام بجهد لتحسين جودة الحكم على جميع المستويات.

المطلب الثاني : مؤشر مدركات الفساد CPI

هذا المؤشر كما تم الإشارة إليه سابقا تصدره منظمة الشفافية الدولية ويرتب دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، تتراوح قيمته بين 0 و10 أو بين 0 و100، والجدول التالي يبين لنا رتبة ودرجة الفساد التي حصلت عليها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2012.

الجدول رقم 11.3 درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2012.

السنوات	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2003	133	2.6	88
2004	146	2.7	97
2005	159	2.8	97
2006	163	3.1	84
2007	180	3	99
2008	180	3.2	92
2009	180	2.8	111
2010	178	2.9	105
2011	183	2.9	112
2012	174	34 من 100	105

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات المنظمة العالمية للشفافية.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر توجد ضمن مجموعة الدول المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ففي عام 2003 حصلت على درجة سيئة قدرت 2.6 واحتلت بذلك المرتبة 88 من مجموع 133 دولة ويرجع ذلك إلى تفشي الفساد والرشوة بشكل كبير، ثم عرفت تحسنا طفيفا في درجة الفساد في السنوات 2004-2006 حيث حصلت على درجة 3.1 سنة 2006 واحتلت بذلك الرتبة 84 من بين 163 دولة وهي أحسن رتبة حصلت عليها الجزائر حتى وقتنا الحالي، ويرجع ذلك إلى الإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر في هذه الفترة لردع ومحاربة الفساد كالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإصدار القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية ومكافحة الفساد.

وفي سنة 2007 تدحرج ترتيب الجزائر ب15 نقطة مقارنة بالسنة السابقة 2006، حيث حصلت الجزائر على المرتبة 99 وهذا يعني أن الجزائر تشهد معدلات خطيرة للفساد، وقد عرفت تحسنا طفيفا سنة 2008 حيث احتلت المرتبة 92 من أصل 180 دولة ب3.2 درجة من 10 درجات، وقد سمح هذا للجزائر من الخروج من المربع الأسود الذي مجموعة الدول الأكثر فسادا في العالم لتتراجع بشكل كبير مع حلول عام 2009 حيث أصبحت ترتب مع الدول الأكثر فسادا في العالم بحصولها على درجة سيئة قدرت ب 2.8 من أصل 10 درجات ورتبة 111 وفي سنتي 2010-2011 حافظت

الجزائر على نفس مؤشرات الرشوة والفساد حيث حصلت على درجة 2.9 وتراجعت إلى الرتبة 112 من أصل 183 دولة سنة 2011 بعدما كانت في الرتبة 105 سنة 2010، لتحصل على 34 درجة من أصل 100 سنة 2012 لترتب في 105 بالنسبة ل 174 دولة مما يعني أن الجزائر مازالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف مظاهر الفساد لاسيما عمليات اختلاس ونهب المال العام، وسوء استغلال الوظيفة وارتفاع الرشوة والصفقات العمومية المشبوهة.

وفي الأخير يمكن القول أن الصورة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة وغير مشجعة على الإطلاق، إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يضطلع عليه من رجال الأعمال والمستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع انتقال وتداول المعلومات، ويرجع ذلك إلى عدم فعالية وجدوى الإصلاحات الحكومية في تحسين صورة الجزائر عالميا من حيث الشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الحكومة للقيام بإصلاحات واسعة وجدية من أجل الرفع من تنافسية الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومواصلة المشاريع التنموية المختلفة.

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال: تحتل الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ، المرتبة 136 من بين 183 دولة في الترتيب العام، والمرتبة 13 من بين 20 دولة عربية. يظهر ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العشرة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال أنها تحتل فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري المرتبة 148، استخراج تراخيص البناء المرتبة 110، توظيف العاملين المرتبة 122، تسجيل الملكية 160، الحصول على الائتمان 135، حماية المستثمرين 73، دفع الضرائب 168، التجارة عبر الحدود 122، إنفاذ العقود 123 وتصفية النشاط التجاري المرتبة 51. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 1.3 ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر عام 2010.

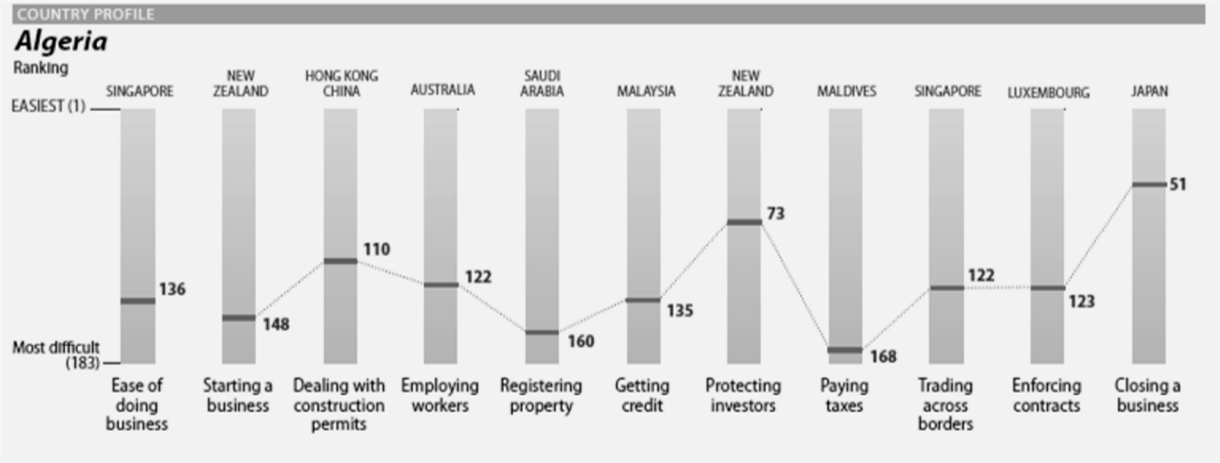

Source: World Bank, Doing Business in The Arab World, 2010, Washington 2009, P :50.

وقد جاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية لعام 2012 أن الجزائر تدحرجت من المرتبة 143 في سنة 2011 إلى المرتبة 148 سنة 2012، ويرتب التقرير الدول على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 10 مجالات إجرائية مثل: بدء النشاط التجاري، تسوية حالات الإعسار والتجارة عبر الحدود، وتغطي بيانات تقرير عام 2012 الإجراءات الحكومية التي خضعت للقياس خلال الفترة جوان 2010-ماي 2011، كما جرى إدراج مؤشرات الحصول على الكهرباء ضمن المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وقد أكد التقرير في هذا الصدد أن إجراءات توصيل الكهرباء في أيسلندا، ألمانيا، تايوان [الصين]، هونغ كونغ [الصين] وسنغافورة هي الأكثر كفاءة على مستوى العالم. وفيما يلي جدول الترتيب حسب مجالات أنشطة الأعمال الواردة.

الجدول رقم 12.3 ترتيب الجزائر حسب مجالات أنشطة الأعمال 2011-2012.

الترتيب حسب الفئات	مرتبة 2012	مرتبة 2011	نسبة التغير
بدء المشروع	153	150	3-
استخراج تراخيص البناء	118	117	1-
الحصول على الكهرباء	164	165	1+
تسجيل الممتلكات	167	165	2-
الحصول على الائتمان	150	139	11-
حماية المستثمرين	79	74	5-

دفع الضرائب	164	162	2-
التجارة عبر الحدود	127	123	4-
تنفيذ العقود	122	123	1+
تسوية حالات الإعسار	59	52	7-

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012،ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية.

وفي العالم العربي يتطلب بدء النشاط التجاري حاليا [2012] ثمانية إجراءات ويستغرق 21 يوما في المتوسط بتكلفة قدرها 44% من متوسط الدخل الوطني للفرد ويمثل هذا تحسنا كبيرا عند مقارنته بما كان عليه قبل 7 سنوات، عندما كان يتطلب 11 إجراء ويستغرق 41 يوم في المتوسط بتكلفة قدرها 82% ن متوسط الدخل القومي للفرد. إلا أنه ثمة تباين شديد في إجراءات بدء النشاط التجاري فيما بين الدول العربية، ففي حين لا يتطلب ذلك سوى 3 إجراءات في السعودية فإنه يتطلب 14 إجراء في الجزائر.

تبين مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر سنة 2012 حاجة الجزائر إلى المزيد من الإصلاحات، حيث يظهر الجدول رقم الموالي ارتفاع عدد الإجراءات والوقت اللازم لانجازها. فعدد الإجراءات المطلوبة ومدتها فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري 14 إجراء والتي تستغرق 24 يوم، ويتطلب استخراج تراخيص البناء 22 إجراء مقابل 240 يوم، تسجيل الملكية 11 إجراء مقابل 47 يوم، إنفاذ العقود 46إجراء مقابل 630 يوم، كما يتم دفع الضرائب 34 مرة سنويا وهو ما يتطلب 451 ساعة، أما عدد المستندات والوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد هي على التوالي: 8 مستندات خلال 17 يوم و9 مستندات خلال 23 يوم.

الجدول رقم 13.3 جدول الجزائر لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012.

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الجزائر		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,460
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	148 (الترتيب العربي 16)	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	35.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	153 (الترتيب العربي 15)	تسجيل الملكية (الترتيب)	167 (الترتيب العربي 20)	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	127 (الترتيب العربي 16)
عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	25	الوقت (بالأيام)	48	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (نسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.1	التكلفة (نسبة مئوية من قيمة العقار)	7.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,248
الحد الأدنى لرأس المال (نسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.6			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		✔ الحصول على الائتمان (الترتيب)	150 (الترتيب العربي 11)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	27
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	118 (الترتيب العربي 12)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (صفر - 10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,318
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (صفر - 6)	3		
الوقت (بالأيام)	281	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.3	إنفاذ العقود (الترتيب)	122 (الترتيب العربي 11)
التكلفة (نسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)	23.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	45
				الوقت (بالأيام)	630
الحصول على الكهرباء (الترتيب)	164 (الترتيب العربي 20)	حماية المستثمرين (الترتيب)	79 (الترتيب العربي 5)	التكلفة (نسبة مئوية من قيمة المطالبة)	21.9
عدد الإجراءات	6	مؤشر نطاق الإفصاح (صفر - 10)	6		
الوقت (بالأيام)	159	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (صفر - 10)	6	تسوية حالات الإعسار (الترتيب)	59 (الترتيب العربي 5)
التكلفة (نسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,579.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين برقابة الدعاوى (صفر-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5
		مؤشر قوة حماية المستثمرين (صفر - 10)	5.3	التكلفة (نسبة مئوية من قيمة الممتلكات)	7
				معدل الاسترداد (سنتات من كل دولار)	41.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	164 (الترتيب العربي 19)		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	29		
		الوقت (بالساعات سنوياً)	451		
		إجمالي سعر الضريبة (نسبة مئوية من الأرباح)	72.0		

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012،ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية.

أما تكاليف المعاملات في الجزائر فهي مرتفعة وتؤثر على بيئة الأعمال، وهي تمثل عائقا رئيسيا لخلق الشركات وتشجيع الاستثمار الإنتاجي. حيث تبلغ التكلفة الإجمالية لإجراءات بدء النشاط التجاري31 % من متوسط الدخل القومي للفرد، تكلفة استخراج تراخيص البناء 39.6% من متوسط الدخل القومي للفرد، تكلفة تسجيل الملكية 7.1% من قيمة العقار، تكلفة إنفاذ العقود 21.9% من قيمة المطالبة، وتمثل تكلفة تسريح العمالة الزائدة 17 أسبوع من الراتب، أما إجمالي سعر الضريبة فيقدر ب 72% من الأرباح، وتقدر تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية على التوالي ب 1.248 و1.428.

بينما يظهر مؤشر حماية المستثمرين قيم مرتفعة نسبيا فيما يتعلق بنطاق الإفصاح ومسؤولية مجلس الإدارة التي قدرت ب6 على 10 ، وهو ما يعكس المزيد من الكشف والمسؤولية من جانب المديرين، وحماية لا باس بها للمستثمرين. فإنه بالنسبة لتوظيف العاملين، تعكس القيم المنخفضة نسبيا والتي تتراوح بين40 و 44لمؤشرات صعوبة التعيين، صرامة ساعات العمل، صعوبة تسريح العمالة الزائدة، وصرامة قوانين العمل، صعوبة تعيين وفصل العاملين وقوانين عمل غير مرنة في الجزائر. وبالنسبة للحصول على الائتمان، القيم المنخفضة لمؤشر قوة الحقوق القانونية 3 على 10 ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية 2 على6 ، تشير إلى صعوبة الحصول على الائتمان وإلى قلة المعلومات الائتمانية المتاحة في الجزائر.

حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية لسنة 2010 ، تصنف الجزائر ضمن أكثر الدول العربية صعوبة في ما يتعلق بالمؤشرات التالية:

- تعتبر الجزائر الدولة العربية الأكثر عددا **لإجراءات بدء النشاط التجاري** 14 إجراء، الكويت13 إجراء، العراق وجيبوتي 11 إجراء، أما بالنسبة للدول الأقل عددا السعودية 4 إجراءات، لبنان وعمان 5إجراءات، مصر واليمن 6 إجراءات.
- فيما يتعلق **باستخراج تراخيص البناء** تعتبر الجزائر من البلدان العربية الأكثر صعوبة لاستخراج تراخيص البناء 22 إجراء اقل من مصر وموريتانيا والكويت التي تتطلب 25 إجراء، أما أكثر الدول العربية عددا هي سوريا 26 إجراء، أحسنها البحرين 13 إجراء ثم جيبوتي والعراق 14 إجراء. كما تعتبر الجزائر من بين الدول العربية الأكثر بطئا من حيث الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء 240يوم إلى جانب مصر 218 يوم، السودان هي الدولة العربية الأكثر بطئا 271 يوم، وتعتبر البحرين أكثر الدول العربية سرعة 42 يوم إلى جانب السعودية 64 يوم.
- فيما يتعلق **بتسهيل تسجيل الملكية**، الجزائر هي الدولة العربية الأكثر عددا لإجراءات تسجيل الملكية 11 إجراء تليها قطر 10 إجراءات ، المغرب 8 إجراءات. اقل عدد من الإجراءات لتسجيل الملكية هو للإمارات المتحدة بإجراء واحد فقط، وإجراءان لكل من البحرين، عمان والسعودية، أما تونس4 إجراءات.
- فيما يتعلق **بدفع الضرائب** تعتبر الجزائر من الدول العربية التي لها أكثر عدد من مرات دفع الضرائب حيث تدفع الضريبة 34 مرة سنويا، الأكثر عددا هي اليمن 44 مرة، السودان 42 مرة، أما الدول الأقل عددا فتتقدمها قطر حيث تدفع الضريبة مرة واحدة في السنة، العراق 13 مرة، عمان، السعودية والإمارات 14 مرة. كما تعتبر الجزائر من الدول العربية الأكثر بطئا لاستفاء عملية دفع الضرائب 451 ساعة في السنة، مصر 480 ساعة، المغرب 358 ساعة، أكثر الدول العربية بطئا موريتانيا 696 ساعة. أما أكثر الدول العربية سرعة لاستفاء عملية دفع الضرائب هي الإمارات المتحدة ب 12 ساعة في السنة، البحرين وقطر 36 ساعة، عمان 62 ساعة.

وتعد الجزائر أيضا من البلدان العربية التي بها أعلى نسبة لإجمالي سعر الضريبة 72% من الأرباح، وهي أعلى نسبة في الدول العربية بعد موريتانيا 86.1%، من الدول أعلى نسبة أيضا تونس 62.8%، مصر 43%، أدنى نسبة تعود لدولة قطر بنسبة 11.3% من الأرباح، الإمارات 14.1%، السعودية 14.5%، البحرين 15% والكويت 15.5%.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى والتي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ولأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي:

❶ **المؤشر المركب للمخاطر الدولية:** يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول رقم 14.3 وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: ريحان الشريف، هوام لمياء، نفس المرجع السابق، ص 12.

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

❷**مؤشر الحرية الاقتصادية**: يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي والذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة Wall streetمنذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، والذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- (1– 1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2- 2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3– 3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4– 5.00) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

والجدول الموالي يبن لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى 2012 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم 15.3 مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012

السـنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

المصدر: ريحان الشريف، هوام لمياء، نفس المرجع السابق،ص14.

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، وكذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. وهذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

المبحث الثالث: نوعية المؤسسات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تعتبر نوعية المؤسسات من أهم العناصر المحددة لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر نظرا لمساهمة هذا الأخير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : تحليل البيئة المؤسسية في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري بشكل كبير من ظاهرتين أساسيتين وذات ارتباط وثيق فيما بينهما، ظاهرة البحث عن الريع وظاهرة الفساد الذي ينتج من محاولة الاستفادة والاستحواذ على هذا الريع، وهي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية والنمو بالنسبة للعديد من الدول، نتيجة لسلوك خاص من طرف مختلف المتعاملين، الحكوميين وغيرهم والمتمثلة في التنقل عبر دورة الريع الحكومية بطريقة تسمح بالاستحواذ على جزء معتبر من الإيرادات (*Rent Seeking Behavior*) عن طريق اللجوء إلى وسائل غير إنتاجية وفاسدة وخاصة في ظل وفرة الثروة النفطية والمحروقات التي تعد المصدر الرئيسي للتصدير (*Tery Lyn Karl,1997*)، مما سيؤثر تأثيرا مباشرا على القدرات المؤسساتية لهذه الدول، ومزيدا من التدخل البيروقراطي في الاقتصاد، مما يؤدي إلى نتائج عكسية تؤثر على السير الحسن للنظام الاقتصادي والاجتماعي، ويطلق الباحثون على مثل هذه الأعراض بمفارقة الموارد. ولهذا كان تصنيف الجزائر سيئا في "**مؤشر الحكامة حول الموارد النفطية والمنجمية لعام 2013**" الذي يعده معهد "**ريفينيو ووتش**" الأمريكي، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 45 من بين 58 دولة.

ولقد جعل الريع البترولي السوق الجزائري أكثر جذبا لطبقة من المقاولين الذين تحكمهم عملية البحث عن الريع وبدون رقابة، كما أن الصفقات تتم في حالات كثيرة بدون أي رقابة، انتشار مظاهر التبذير في حالات كثيرة، مما خلق أشكال متعددة من الفساد (*C.E.Chitour ,2008*) و(*Luis Martinez,* 2010). وفي هذا المجال، تعاني الجزائر من "الفساد الصغير" و"الفساد الكبير" الذي يظهر في مجال عقود الأشغال العامة.[1] ، ومما يبين ان الفساد عامل مهم ومؤثر في الجزائر هو تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للعام 2012 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية والذي يصنف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام في المرتبة 105 من بين 176 دولة في جميع أنحاء العالم، وفي المرتبة 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[1]-زايري بلقاسم، بويعقوب عبد الكريم، بلقاسم امحمد (2011)،أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمارات الأجنبية: بالتطبيق على الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول البيئة المؤسساتية في الجزائر ، تلمسان،ص9.

وفي مجال التنافسية الاقتصادية انتقلت الجزائر من المرتبة 87 في عام 2011 إلى المرتبة 110 عالميا في العام 2012 من مجموع 144 دولة، مسجلتا تراجعا ما بين 2011-2012 لحوالي 23 مرتبة (*World Economic Forum*, 2012). هذا التراجع الواضح في بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر، جعل المنتدى الاقتصادي العالمي يضع الجزائر ضمن الاقتصاديات الهشة المعرضة لمخاطر الهزات التي لم تستكمل بعد أسس الاقتصاد العصري المتوازن ولا زالت رهينة عائدات المحروقات. ويظهر الجدول التالي أهم القيود التي يواجهها المستثمرون الأجانب حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي مثل البيروقراطية الحكومية، صعوبة الحصول على التمويل البنكي، الفساد والرشوة إلى جانب ضعف التأهيل التعليمي للقوى العالمة وعدم الاستقرار السياسي وعدم كفاية البنية التحتية ومعدلات الضريبة المرتفعة.

الجدول رقم 16.3 العوامل المقيدة لانجاز الأعمال في الجزائر حسب منتدى الاقتصادي العالمي

اكبر العوائق أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	النسبة
البيروقراطية الإدارية الكابحة	%20.5
صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي	%15.7
انتشار الفساد والرشوة	%14.0
غياب البنية التحتية	%8.1
السياسة الجبائية	%6.3
عدم الاستقرار في السياسات المتبعة	%4.9
التضخم	%4.5
تشريعات مقيدة في مجال حقوق العمل	%4.3
غياب أخلاقيات العمل لدى اليد العاملة	%3.5
التشريعات في مجال العملة الأجنبية	%3.0
الإجرام والسرقات	%2.4
معدل الضرائب	%2.4
نقص الإمكانيات في مجال الإبداع والابتكار	%1.4
خلل في النظام الصحة العمومي	%0.8
عدم الاستقرار الحكومي/انقلابات عسكرية	%0.0

Source : World Economic Forum (2012),: the Global Competitiveness Report, Geneva, 2012-2013, p88.

وتبقى معظم المؤشرات الفرعية متدنية رغم ان الناتج المحلي الخام فاق 263.7 بليون دولار في عام 2011، فقد احتلت الرتبة 140 في مجال حقوق الملكية الفكرية، و129 بمدى ثقة الشعب أو الجمهور

بالسياسيين و134 في المزايا والامتيازات المتحصل عليها من قبل الرسميين في قرارات الحكومة و140 في ثقل الإجراءات الحكومية، إضافة إلى الرتبة 137 في استفحال الجريمة و121 في فعالية سياسة الخدمات المقدمة. ويلاحظ إذن ان معظم هذه المؤشرات تقريبا تظل تحت خط المعايير المعروفة دوليا، وتعطي الانطباع العام بان هناك جمود في الإصلاحات المؤسساتية ومقاومة شديدة للتغير والإصلاح وتكريس لمنطق الدولة الريعية. كما تراجعت الجزائر من المرتبة 88 إلى الرتبة 100 في تصنيف الدول الأكثر رفاهية التي تصدرها الهيئة البريطانية والدولية المتخصصة (معهد ليغاتوم) لعام 2012، فباستثناء التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكبرى، فقد تأخرت الجزائر في المرتبة 137 في الحريات الفردية و93 في المقاولاتية والأعمال و106 في الحكم الراشد و75 في الصحة و77 في التعليم و104 في الأمن و109 في الرأسمال الاجتماعي. ولقد احتلت الجزائر عام 2013 المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و145 عالميا (من بين 177 دولة) فيما يخص مؤشر الحرية الاقتصادية السنوي الذي يتم إصداره من طرف الهيئة الأمريكية المتخصصة (هيرتاج) بالشراكة مع وول ستريت ***Heritage Foundation & Wall Street Journal*** بمؤشر إجمالي 49.6%. ولقد جاءت الجزائر في مجموعة الدول الأكثر انغلاقا من الناحية الاقتصادية وفاقدا للحريات الأساسية في مجال حرية الأعمال وفعالية المؤسسات، إضافة إلى الانتشار الواسع لظاهرة الفساد والرشوة وعدم فعالية الجهاز القضائي والغياب شبه الكامل للتدابير المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

الجدول رقم 17.3 الركائز الأساسية لمؤشر الحرية الاقتصادية (الجزائر)

الركائز الأساسية لمؤشر الحرية الاقتصادية	التصنيف من بين 177 دولة	المعدل السنوي (الدرجة)
حقوق الملكية	94	30.0
التحرر من الفساد	111	29.0
الحرية الضرائبية	74	80.4
حجم النفقات الحكومية	136	44.1
حرية الأعمال	93	65.2
حرية العمل	122	52.6
الحرية المالية	72	76.6
حرية التجارة	134	67.8
حرية الاستثمار	154	20.0
الحرية المالية	130	30.0

المصدر: http://www.heritage.org/index/country/Algeria

ولقد تراجعت الجزائر على مؤشر الحرية الاقتصادية في عام 2013، حيث حلت في المرتبة 143 عالميا و14 عربيا، وذلك وفق تصنيف صادر عن معهد فرايزر العالمي *Fraser Institute* بعد أن كان تصنيفها 140 سنة 2012 حيث تحصلت على 5.32 نقطة من أصل 10 نقاط، لتكون في ذلك تاسع أسوأ دولة في هذا الصعيد على المستوى العالمي، حيث تعتبر أفضل فقط من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وأنغولا والتشاد وزيمبابوي وجمهورية الكونغو وميانمار، ثم فنزويلا التي حلت في المركز الأخير بـــ3.93 نقطة. وتشمل المعايير خمسة متغيرات رئيسية هي حجم الإنفاق الحكومي، والنظام القضائي وحماية حقوق الملكية الفكرية، أما الثالث فهو متغير يقوم على السياسة النقدية، والرابع هو حرية التبادل التجاري، وأخيراً الإجراءات الحكومية التجارية، وتنقسم كل من هذه المتغيرات الرئيسية إلى حوالي 40 متغيرا فرعيا له تأثير في الوضع الاقتصادي بوجه عام. ولقد اعتبر التقرير ان الاقتصاد الجزائري يدخل ضمن ''**الاقتصاديات غير الحرة على العموم**''، انتقد ما اعتبره قيود أمام حرية الاستثمار، وصعوبة الوصول إلى التمويل البنكي والبيروقراطية وانتشار الفساد والرشوة.

الجدول رقم 18.3 ترتيب الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية 2013

الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	مجموع النقاط (من أصل 10)
الإمارات العربية المتحدة	1	5	3.07
البحرين	2	8	7.93
الأردن	3	13	7.81
قطر	4	23	7.62
لبنان	5	33	7.42
عمان	6	46	7.31
الكويت	7	55	7.22
السعودية	8	60	7.14
تونس	9	81	6.87
المغرب	10	98	6.56
موريتانيا	11	105	6.42
مصر	12	108	6.36
اليمن	13	126	6.31
الجزائر	14	143	5.32

المصدر: http://www.fraserinstitute.org

أما فيما يخص مناخ الأعمال والاستثمار، فقد أشار تقرير البنك العالمي حول " **ممارسة أنشطة الأعمال**" عن احتلال الجزائر المرتبة 148 من بين 183 خلف معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويشير التقرير إلى استفحال الفساد وطغيان البيروقراطية في التعاملات الإدارية، عدم استقرار المنظومة القانونية والإجراءات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، مما يجعل بيئة الأعمال غير جذابة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب. كما يشير التقرير إلى ان معظم المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم تعاني من حواجز الدخول ومحدودية الوصول إلى التمويل المقدم من البنوك، والبيئة القانونية العدائية أمام المنافسة. ونتيجة لذلك، وفي ظل هذه البيئة، يتردد العديد من المستثمرين المحليين والأجانب عن إطلاق المشاريع الصناعية والخدمات التي يمكنها أن تعزّز مكانة الاقتصاد الجزائري وتحسّن قدرته التنافسية في الأسواق الأجنبية. يضاف إلى كل ذلك نشاط إجرامي متنامي وتجارة المخدرات، ضعف مؤسسة الشرطة وضعف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

وعلى العموم، لا يزال اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز الذي يتضاءل باستمرار، مما يجعل اقتصاد الجزائر واحد من الاقتصاديات الأقل تنوّعاً. كما ان مستويات النمو تبقى هشة ومدفوعة بشكل رئيسي من قبل قطاع المحروقات وليس نتيجة انتعاش الاستثمار أو نمو الإنتاجية في القطاعات المنتجة غير النفطية. إن هذا الاتجاه المهيمن عليه من قبل المحروقات قد تعزز مع انتعاش أسعار النفط في السوق الدولي ابتداء من عام 1999.

الجدول رقم 19.3 مساهمة المحروقات في بنية الناتج المحلي الإجمالي (%)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
44.3	45.9	44.4	38	35.6	32.5	33.9	30

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2008.

وهكذا يلاحظ من الجدول أنه منذ عام 2000 ازدادت حصة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين ثروة الجزائر لتصل عام 2007 إلى أكثر من 44%، بعدما كانت عام 1990 لا تمثل سوى 20%. وكما في اغلب الدول المنتجة والمصدرة للبترول فان القطاع المنتعش يتميز بالعزلة التي لا تسمح له بامتصاص اليد العاملة، فهو يستعمل تقنية إنتاج رأسمالية. كما لا تساهم القطاعات الأخرى مثل القطاع الزراعي والصناعات التحويلية إلا نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد قد أدى تراجع السلطات العمومية عن سياسات تحرير رؤوس الأموال في عام 2009، من خلال فرض قيودا جديدة على الحد الأعلى للملكية الأجنبية بواقع 49% في أي مشروع استثمار

أجنبي مباشر جديد إلى ردود فعل سلبية إزاء مناخ الاستثمار في الجزائر من طرف العديد من المستثمرين الأجانب. ولقد أدى هذا التوجه إلى جعل بيئة الأعمال غير جذابة، جعلت الجزائر تظهر كنموذج معزول يجمع بين معدلات الإنفاق العالية بشكل غير طبيعي ونمو اقتصادي متواضع.

الجدول رقم20.3 تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر (2000–2010) مليار دج

السنوات	الإنفاق العام	معدل النمو	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	1199.8	-	29
2001	1471.7	22.66	35
2002	1540.9	4.70	34
2003	1730.9	12.33	33
2004	1859.9	7.45	30
2005	2015.1	8.34	27
2006	2543.4	26.2	30
2007	3194.9	25.61	34
2008	4188.4	31.09	38
2009	4199.7	0.26	42
2010	4916.4	17.06	41

المصدر: موقع وزارة المالية، سنوات متعددة.

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لا تزال الجزائر حسب المؤشرات الدولية تصنف ضمن الدول التي لم تستغل قدراتها مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية التي تتحصل عليها. ويبقى قطاع المحروقات والتعدين القطاع الرئيسي الذي يستحوذ على نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات في الجزائر، حيث تتعامل الشركات الأجنبية بنوع من الانتقائية في توزيع استثماراتها من الناحية القطاعية، تليه الاتصالات والصيدلة والخدمات بدرجة أقل،

لكن القطاعات الصناعية بالخصوص، والتي تمتص نسبة كبيرة من العمالة على مستوى أسواق الشغل فإنها لا تحظى إلا بنسبة قليلة من اهتمام المستثمرين الأجانب الذين يتعرضون للعديد من العراقيل الإدارية والبيروقراطية ومن مشاكل الوصول إلى العقار والقروض البنكية، وعدم الاستقرار المؤسساتي والقانوني وعدم فعالية النظام القضائي وغياب نظرة واضحة فيما يتعلق بسياسة الاستثمار (*World Bank &International Finance Corporation*, 2002). ولقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر 0.18% كنسبة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم في عام 2010 و25.6% من حجم الاستثمارات الأجنبية المتجهة نحو منطقة المغرب العربي، وبذلك فهي تحتل المرتبة الثانية على المستوى المغاربي والمرتبة الثامنة على المستوى الإفريقي (UNCTAD, 2011). كما كان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اقل من المستويات المسجلة في الدول الصاعدة الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

الشكل رقم 2.3 إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2000-2011)- مليار دولار أمريكي

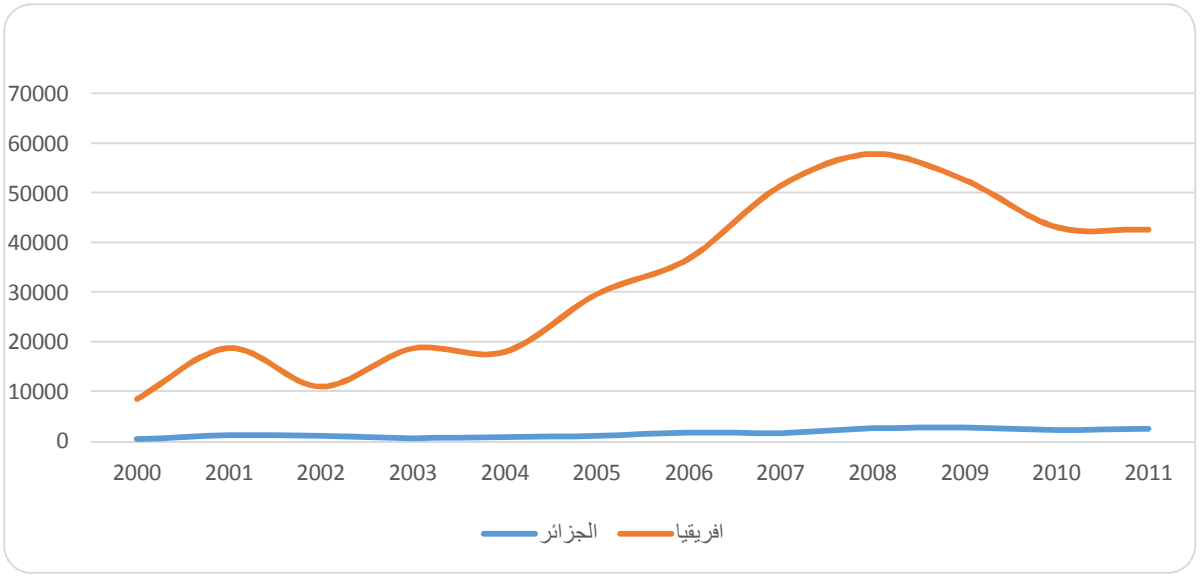

Source: UNCTAD, World Investment Report, New York and Geneva, Various issues.

وعلى هذا الأساس، فان مختلف المعطيات المتوفرة حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة تبين أنها مازالت تحتفظ بنفس الاتجاه ومنذ سنوات طويلة، حيث أنها مازالت محصورة وتستهدف قطاعات تقليدية محدودة جدا (الطاقة والتعدين). كما أنها لم تكن متنوعة جغرافيا، إذ ان معظم هذه الاستثمارات الأجنبية يأتي من أوروبا. ورغم الارتفاع الملاحظ في حجم هذه الاستثمارات في السنوات الأخيرة، إلا

انه يبقى جد متواضع حيث لا يمثل سوى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، و3.2% من التكوين غير الصافي لرأس المال في نفس السنة.

الشكل رقم 3.3 حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وكنسبة من التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت

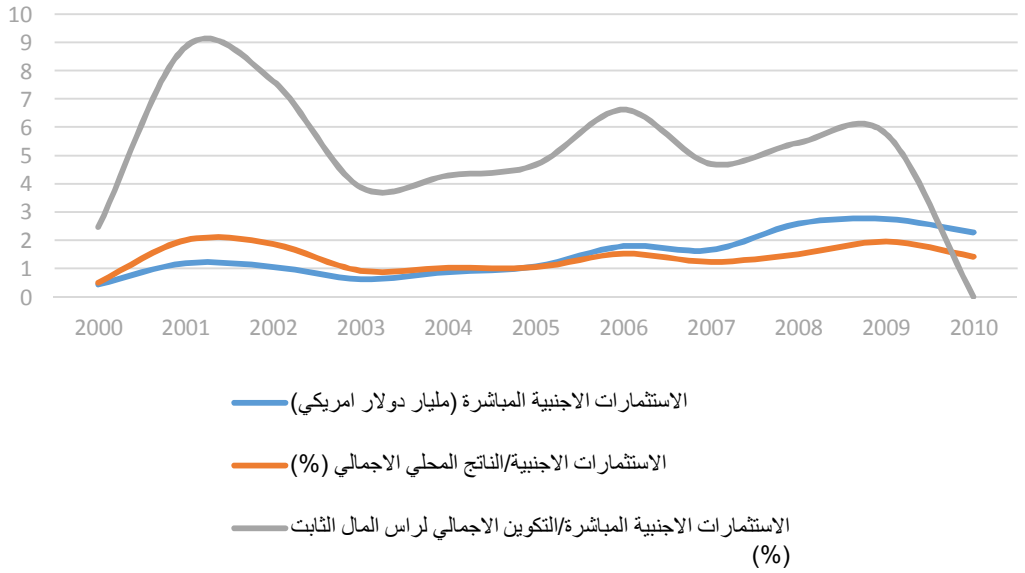

المصدر: تم إعداد هذا الشكل البياني بناءا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عدة سنوات.

خاتمة

لقد أدى تحليل نوعية المؤسسات في الجزائر في ظل هذا التوجه العام إلى مدى إدراك أسباب ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية باستثناء قطاع المحروقات الذي يبقى القطاع الوحيد الذي يحض بأكبر حصة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ونعتقد أنه سيحافظ على هذه الاتجاه ولسنوات طويلة ما لم تتغير فلسفة التنمية في الجزائر القائمة على مصدر الإنتاج الوحيد.و في ظل هذه البيئة التي تم تقييمها من طرف العديد من المنظمات الدولية، لذا على الجزائر القيام بإجراءات من اجل ان تحسن من نوعية مؤسساتها لكي تصبح أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وان تعزز من نوعية المؤسسات، مثل ضرورة تحسين نوعية خدمات البنية التحتية، ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي، العمل على ضمان استقرار البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية، وذلك من خلال تعزيز كفاءة الإطار التشريعي والحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وتبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار والبيروقراطية ومحاربة مظاهر الفساد الإداري والمالي. تعزيز الإصلاحات السياسية وترقية الديمقراطية وترقية دور المجتمع المدني في عملية الرقابة والمحاسبة، علاج العجز المؤسساتي أو الخلل في عمل المؤسسات لتحسين إدارة الحكم (*Gouvernance*) والشفافية في إدارة الموارد النفطية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعد الابحاث المتعلقة بمواضيع النمو الاقتصادي عبر البلدان، من أهم الدراسات في الفكر الاقتصادي إذ كرست معظمها لفهم العلاقة بين نوعية المؤسسات على الأداء الاقتصادي.و بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه و طبيعتها الحساسة، حاول الكثير من الباحثين إيجاد الطرق و الممارسات الكفيلة بمعاملتها بالكيفية التي تحفزها و توجهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة .وفي هذا السياق ،كان موضوع بحثنا هذا هو تحليل أثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي، الذي يسمح بشرح الاختلافات في مستوى الدخل ،و احداث عملية التقارب الاقتصادي فيما بين الدول ، أي البحث في امكانية الاعتماد على بناء و تطوير مؤسسات فعالية كآلية تسمح بالتحسين في مستوى النمو الاقتصادي و تساعد الدول النامية على استدراك الفارق بينها و بين الدول الغنية .

و قد سمح التحول النوعي في الاقتصاد العالمي، للعديد من الدول بإدخال إصلاحات هيكلية تمس جميع الجوانب الاقتصادية، القانونية و التشريعية و حتى الجانب السياسي على مجتمعاتها نتيجة للانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية و المبادلات لغالبية دول العالم بما فيها الدول النامية، و لا يمكن إنجاح هذه الإصلاحات إلا من خلال تحسين نوعية المؤسسات و التي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة النمو و تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان العربية.

كما تشكل نوعية المؤسسات عنصر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية و النمو و إعطائها دور بارز و فعال في بناء استراتيجية التنمية، المبني على وجود الدولة، بحيث لا يكفي وجودها لتحقيق الجودة المؤسساتية و إنما يتطلب الأمر وجود دولة قوية و ملتزمة تعمل على حماية المؤسسات و فرض احترامها، و هذا ما يترتب عليه و جود بيئة أعمال جذابة تسمح برفع القدرة التنافسية للاقتصاد.

و نظرا للدور الذي تلعبه نوعية المؤسسات على الاقتصاد الوطني عن طريق استقطاب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية و ذلك سيؤدي إلى تحسن التنوع الاقتصادي، و من ثمة زيادة الاستقرار الكلي للاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية المختلفة.

وبناءا على ما سبق ،حاولنا معالجة هذا الموضوع و الوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا ،و التي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات.

نتائج الدراسة

-تشكل المؤسسات بشكليها، الرسمية و التي تتكون من الدستور و مجموعة القوانين و الأنظمة، و غير الرسمية و التي تتكون من من العادات و التقاليد و الأعراف، الإطار الذي يعمل من فيه و من خلاله الاقتصاد و الآلية التي يتمكن الأفراد و المنظمات من ملكية الأصول و استخدامها و كذلك إطار العمل و آلية تخصيص الموارد و حوافز استغلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية. لذلك فإن مرونة و تطور المؤسسات تعني سهولة و كفاءة تخصيص الموارد و تحقيق معدلات نمو أفضل، كما أن فساد المؤسسات و تأخرها يعني بالضرورة تراجع عملية التنمية و تأخرها.

-رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر وبعد الاستقلال و في كل الميادين، و رغم تحسن بعض مؤشراتها الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية، أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، و لا يمكن إهمال السبب في تراجع الاقتصاد الوطني إلى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات و إهمال القطاعات الأخرى التي من شأنها تحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

-من واقع أن البلدان العربية و من بينها الجزائر يمكنها الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقيام بتغيير البيئة المؤسساتية نحو الأفضل، و عليه الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا محفزا للإصلاحات المؤسساتية، فمن الضروري على المتعاملين الاقتصاديين المؤيدين للتغيير فهم و إدراك طرح الفرص التي توفرها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين البيئة المؤسساتية، التي تطلب إطار منظم يعكس و بشكل جيد التغييرات في القدرة التفاوضية لمختلف الجهات الفاعلة، و لن يتحقق ذلك إلا بإعطاء أهمية لمؤشرات تقييم البيئة المؤسساتية في الجزائر و على رأسها مؤشر التنافسية، مؤشر ممارسة الأعمال، مؤشر المخاطر القطرية، مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر الشفافية، لأن التحسن التدريجي لهذه المؤشرات يؤدي إلى تحسين جاذبية الدولة و استقطاب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توصيات الدراسة

إن الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول المتقدمة و الدول النامية في مجال التنمية الاقتصادية تعود الى حد كبير الى نوعية المؤسسات التوةاجدة فيها، مما يحتم على الدول الاخيرة، أن تضع استراتيجية شاملة لتطوير و بناء مؤسسات فعالة و جيدة ، إذ أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على تطوير هذا العنصر ،وعليه فإنه من الضروري العمل على تحسين نوعية المؤسسات لان ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر. وبناء على هذا يمكن اقتراح التوصيات العامة التالية :

-لا تكفي الأطر القانونية و التشريعية على خلق نوعية مؤسسات جيدة بل يجب توافر جميع عناصر و مكونات البيئة المؤسساتية من بيئة اقتصادية، سياسية ،اجتماعية ،تكنولوجية و دولية.

-القيام ببناء هيكل إداري سليم يتسم بالنزاهة و المسؤولية الوطنية.

-التوزيع العادل للثروات.

-تفعيل مستوى المؤسسات التي تهدف إلى تفعيل القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل.

-تفعيل دور المؤسسات التي تعمل على الحفاظ استقرار المناخ الاقتصاد الكلي كالمؤسسات المالية.و إصلاح المنظومة السياسية في مجال توزيع الثروات.

-مواجهة تحديات المنافسة و تنظيمها و توجيهها بالتدريج و بسرعة لتسمح للمؤسسات الجزائرية بالتكيف و التأقلم مع الظروف التنافسية الاقتصادية الجديدة.

و في الأخير، نأمل أن يكون لجهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية، تفيد الباحثين . ثم إن أي تقصير ورد في متن الرسالة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، تحقق ما عجزنا عن تحقيقه، ولِكُلٍ درجات مما عملوا.

تم بعون الله إنهاء هذا العمل.

قائمة المراجع

1 – المراجع باللغة العربية

1.1- الكتب:

1-عبد القادر محمد عبد القادر عطية.(2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2- صبحي محمد قنوص.(1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر.

3- القريشي، محمد.وصالح ، تركي.(2010).علم اقتصاد التنمية ،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن .

4- جمال ،حلاوة .وعلي ،صالح .(2009).مدخل إلى علم التنمية ،دار الشروق للنشر و التوزيع ، الأردن .

5- عبد لمجيد بوزيدي (1999)"تسعينات الاقتصاد الجزائري"-حدود السياسات الظرفية، دار النشر موفم، الجزائر.

6- محمد عبد العزيز عجمية،و ايمان عطية ناصف .(2006)، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر

1.2- الاطروحات و الرسائل الجامعية:

7-بن سعيد لخضر.(2011). التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية- مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، جامعة تيارت،2011.

8-رواسكي ، خالد .(2013).اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في اقليم شمال افريقيا و الشرق الاوسط :دراسة قياسية الفترة 2001-2011،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد الكمي ،جامعة الجزائر، الجزائر.

9-ساطور رشيد.(2012).محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر.

10-نبيلة عرقوب.(2011).محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي-دراسة نظرية و قياسية-(1970-2008)،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، الجزائر

1.3- المجلات والدوريات:

11-ريحان الشريف،هوام لمياء(2013)،دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة العدد(36).

1.4- الملتقيات و المؤتمرات:

12-المعهد العربي للتخطيط(2013).سجل تطورات المؤسساتية .أوراق بحثية، العدد(46).

13- البنك العالمي ، مؤشرات التنمية العالمية .(2014).

14- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012،ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية.

15-زايري بلقاسم،بويعقوب عبد الكريم،بلقاسم امحمد(2011)،أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمارات الأجنبية:بالتطبيق على الجزائر،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول البيئة المؤسساتية في الجزائر ، تلمسان.

16- معطيات البنك الجزائري لسنوات 1994-1999.

17- الديوان الوطني للإحصائيات و بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2008.

18- إحصائيات البنك الجزائري.2005، 2009 .

19- معطيات بنك الجزائر.(2009).

20- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، عدة سنوات.

2- المراجع باللغة الفرنسية

21- North*, D.(1990).Institutions, Institutional Change and Economic Performance,* Cambridge *:* Cambridge University Press*.*

22- Acemoglu, D. Johnson, S. and Robinson, J. (2005) .Institutions as a fundamental cause of long-run growth. In: Aghion, P.and Durlauf ,S.(eds). *Handbook of economic growth*, vol 1A. Elsevier, Amsterdam.

23- Coase, R.(1960), The Problem of Social cost, *Journal of Law And Economics* 3(1) .

24- North, D. and Thomas, R.(1973).*The Rise of The Western World :A New Economic History*. Cambridge: Cambridge University Press.

25- North, D.(1981), *Structure and Change in Economic History*, New York: Norton.

26-Docquier, F.(2014). Identifying the Effect of Institutions on Economic Growth. In. Schmiegelow, M., H.and Schmiegelow, M. (eds.), *Institutional Competition between Common Law and Civil Law: Theory and Policy*, Berlin, Springer.

27- Kaufmann, D .Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2009) .Governance matters VIII: aggregate and individual governance indicators, 1996–2008. World Bank Policy Research Working Paper No. 4978.

28- World Bank :(2007). A public expenditure review, report N° 36270.

29- World Bank. World Development Indicators.(2015).

30- Based on World Economic Forum; *The Global Competitiveness Report*: 2014-2015, 2015-2016; www.weforum.org/gcr

31- World Bank, Doing Business in The Arab World, 2010, Washington 2009.

32- World Economic Forum (2012),: the Global Competitiveness Report, Geneva, 2012-2013.

33- UNCTAD, World Investment Report, New York and Geneva, Various issues.

3- المواقع الالكترونية

- http://info.worldbank.org/governance/ingi/sc_country.asp

- http://www.prsgroub.com/icrg.aspx

-http://www.heritage.org/index/country/Algeria

-http://www.fraserinstitute.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم(1): مؤشر بيت الحرية للحقوق المدنية

2011-1972

2011	2010	2009	2008	2007	2006- 2010	2000- 2005	1990- 1999	1981- 1989	1972- 1980	Year(s) covered
CL	CL	CL	CL	CL	CL	CL	CL	CL	CL	
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.5	5.8	6.0	الجزائر
6.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.2	5.7	5.0	4.3	البحرين
4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	3.8	5.4	3.8	جزر القمر
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.8	5.9	4.0	جيبوتي
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.5	5.6	4.3	4.8	مصر
6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	7.0	6.9	6.9	العراق
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	4.6	4.5	4.1	5.3	6.0	الأردن
5.0	5.0	5.0	4.0	4.0	4.2	5.0	5.2	4.4	3.8	الكويت
4.0	3.0	3.0	3.0	4.0	3.6	4.8	4.8	4.4	3.3	لبنان
6.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7	7.0	6.1	6.3	ليبيا
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	4.6	4.8	5.9	6.0	6.0	موريتانيا
4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.5	4.7	4.9	4.4	المغرب
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.9	6.0	6.0	عمان
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.7	5.8	5.0	5.0	قطر
7.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.8	6.8	6.8	6.0	السعودية
7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	6.6	الصومال
7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7	5.5	5.6	السودان
7.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	7.0	7.0	7.0	6.6	سوريا
4.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	4.9	4.6	5.0	تونس
6.0	5.0	5.0	5.05.0	5.0	5.0	5.5	5.0	5.0	5.0	الإمارات
6.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.3	5.5	6.0	5.8	اليمن
	..	..	..	..				5.0	4.7	اليمن، شمال
	..	..	..	..				7.0	7.0	اليمن،جنوب

المصدر: WWW.freedomhome.org/reports

الملحق رقم(2):وضع الدول العربية عللى مؤشر محاربة الفساد

للفترة 1996–2010

Control of Corruption	1996-2000	2002-2005	2006-2010	2009	2010
Algeria	-0.65	-0.56	-0.45	-0.49	-0.48
Bahrain	0.16	0.63	0.32	0.30	0.25
Djibouti	-0.54	-0.66	-0.37	-0.26	-0.31
Egypt.Arab Rep.	-0.35	-0.50	-0.58	-0.41	-0.56
Iraq	-1.51	-1.39	-1.44	-1.38	-1.32
Jordan	-0.04	0.27	0.29	0.27	0.04
Kuwait	0.84	1.00	0.53	0.42	0.35
Lebanon	-0.33	-0.48	-0.87	-0.80	-0.84
Libya	-0.91	-0.82	-0.99	-1.10	-1.26
Mauritania	-0.12	0.04	-0.65	-0.66	-0.68
Morroco	0.27	-0.12	-0.25	-0.23	-0.16
Oman	0.36	0.61	0.45	0.48	0.37
Qatar	0.47	0.82	1.28	1.64	1.52
Saudi arabia	-0.58	-0.15	-0.05	0.08	0.15
Somalia	-1.74	-1.59	-1.82	-1.73	-1.73
Sudan	-1.02	-1.27	-1.31	-1.24	-1.33
Syrien Arab Republic	-0.82	-0.51	-1.01	-0.96	-1.05
Tunisia	0.05	0.35	-0.02	0.02	-0.13
United Arab Emirates	0.22	1.12	1.01	1.04	0.98
West Bank and Gaza	-0.64	-0.89	-0.77	-0.44	-0.31
Yemen Rep	-0.64	-0.86	-0.87	-1.03	-1.14

المصدر: www.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

الملحق رقم(3): مؤشر فعالية الحكومة في الدول العربية

للفترة1996–2010

Gov.Effectiveness	1996-2000	2002-2005	2006-2010	2009	2010
Algeria	-0.93	-0.54	-0.57	-0.59	-0.56
Bahrain	0.62	0.54	0.50	0.62	0.59
Djibouti	-0.70	-0.77	-0.92	-0.91	-0.99
Egypt.Arab Rep.	-0.23	-0.37	-0.43	-0.30	-0.43
Iraq	-1.82	-1.73	-1.49	-1.26	-1.23
Jordan	0.11	0.16	0.23	0.28	0.08
Kuwait	0.18	0.29	0.17	0.21	0.10
Lebanon	0.01	-0.33	-0.52	-0.67	-0.34
Libya	-1.03	-0.93	-1.09	-1.12	-1.12
Mauritania	-0.10	-0.21	-0.87	-0.90	-0.93
Morroco	0.01	-0.09	-0.09	-0.11	-0.17
Oman	0.61	0.57	0.54	0.65	0.59
Qatar	0.56	0.60	0.71	1.13	0.94
Saudi arabia	-0.24	-0.36	-0.11	-0.17	-0.08
Somalia	-1.95	-1.94	-2.33	-2.30	-2.24
Sudan	-1.19	-1.30	-1.29	-1.32	-1.37
Syrien Arab Republic	-0.69	-1.03	-0.73	-0.61	-0.55
Tunisia	0.53	0.54	0.43	0.41	0.19
United Arab Emirates	0.67	0.76	0.86	0.86	0.78
West Bank and Gaza	-0.82	-1.08	-1.01	-0.87	-0.42
Yemen Rep	-0.63	-0.86	-1.02	-1.12	-1.03

المصدر: www.worldbank.org/governance/wgi/index.asp